مركز الأرض لحقوق الانسان
سلسلة الارض والفلاح
العدد رقم (38)

القطاع الزراعي

وبرامج التحرر الاقتصادي

إعداد

د. أسامة بدير
مركز البحوث الزراعية

سامي محمود
كاتب وصحفي

القاهرة فى
مارس 2007

العنوان : 122 ش الجلاء – برج رمسيس – الدور السابع – القاهرة ت /ف: 5750470
EMAIL : Lchr @ Thewayout-net Lchr@Lchr-eg.org
Website : www.Lchr-eg.org

الفـهـــــرس

الموضـــوع **الصفحـــة**

تقديم :.....3

تمهيد : مفهوم الاصلاح الزراعى 6

أولاً: تطور القطاع الزراعى فى مصر 11

ثانيا: برامج التحرر الاقتصادى فى مصر 21

ثالثا: القطاع الزراعى فى ظل برامج التحرر الاقتصادى وأثاره الاقتصادية والاجتماعية 37

رابعاً : مستقبل قطاع الزراعة فى ظل برامج التحرر الاقتصادى 65

خامسا : كلمة ختامية 71

تقديم

يعد هذا التقرير العدد رقم 38 من سلسلة "الأرض والفلاح" التى يصدرها المركز. ويهدف التقرير للتعرف على مضمون برامج التحرر الاقتصادى وأثرها على قطاع الزراعة وذلك عبر خمسة محاور يتضمن **الاول مفهوم الاصلاح الزراعى بصفته عملية لتطوير المجتمع** وتحسين الأنظمة والمؤسسات من حيث الكفاءة والفاعلية او بوصفة طريق للاستمرار فى السلطة باعتباره مفهوم مغاير لمفهوم الثورة او كمفهوم ثالث يؤثر على القيم والعادات والمعرفة داخل المجتمع ويتناول هذا القسم مضمون عملية الاصلاح الزراعى وأثر تطبيق هذه السياسات على أوضاع الزراعة والفلاحين وكيف ساهمت فى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة والفلاحين وتحتاج فى الوقت الراهن إلى تعديل السياسات لضمان أمن الزراعة وحقوق الفلاحين **ثم يتناول القسم الثانى من التقرير التغيرات والتطورات التى أثرت على القطاع الزراعى** مثل صغر حجم الحيازات الزراعية و وتفتيت الملكية حيث تبلغ نسبة الفئات الدنيا من الحائزين الصغار للاراضى الزراعية 86.8% ويمتلكون مساحة من الأرض تبلغ 63.6% من المساحة المزروعة فى مصر.

كما تتمثل التغيرات فى ندرة المياه بسبب اعتماد معظم المساحات الزراعية على مياه النيل وضعف وقلة مستويات الاستثمار الموجه لقطاع الزراعة وقدر التقرير الاستمارات الكلية فى مصر بحوالى 7.49 مليار دولار كان الموجه منها لقطاع الزراعة حوالى 323 مليون دولار ويبين هذا القسم ضعف المؤسسات الحكومية وتخبط قراراتها وعدم اهتمامها بحقوق المزارعين أو ارشادهم لتحقيق التنمية الزراعية والعيش الكريم ثم يستعرض هذا القسم مفهوم الشراكة الاوروبية المصرية وما يمكن ان تقدمه للزراعة والفلاحين المصريين والابعاد الغائبة فى عملية الشراكة والمتعلقة بضرورة دعم المزارعين وكفالة حقوق الانسان ويستعرض التقرير تاريخ الاتفاقيات الاوروبية فى قطاع الزراعة خاصة منذ اتفاق روما وبعده ميثاق ياون عام 1964م ومروراً باتفاقية التجارة التفصيلى 1973–1977 ثم اتفاق التعاون الشامل 1977 وانتهاءاً باتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية والتى ودخلت حيز التنفيذ عام 2004 وبين الاثار السلبية للاصلاح الزراعى خاصة منذ عام 2000 حيث يسجل ميزان صافى تدفقات الاستثمار الاوروبى عجزاً لصالح دول الاتحاد الاوروبى يبلغ 164 مليون يورو فى عام 2002 ارتفع الى 454 مليوم يورو ثم يبين التقرير كيفية تعظيم استفادة المزارعين من الاتفاقية وذلك عن طريق الاصلاح المؤسسى والتطوير الادارى و التدريب والتأهيل وتوفير

المعلومات والقضاء على الفساد وتعديل التشريعات لصالح صغار المزارعين ودعمهم لتطبيق معايير التجارة العادلة بين المزارعين فى مصر ودول الشمال.

ويستعرض التقرير فى الجزء الثالث مضمون برامج التحرر الاقتصادى عبر استعراض للنظام السياسى المصرى منذ السبعينات وضغوط البنك الدولى للاسراع فى تطبيق برامج الخصخصة وتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لتشجيع الصادرات وتعظيم دور القطاع الخاص وتحرير الاسعار و خصخصة مؤسسات الدولة خاصة الشركات والمؤسسات والهيئات المختلفة وبيع وحدات القطاع العام والبنوك وانسحاب الدولة التدريجى من تقديم الخدمات خاصة فى مجال التعليم والصحة والسكن والاتصال والكهرباء ومياه الشرب .. الخ . وغيرها من الخطوات والاجراءات التى لا زالت مستمرة حتى اليوم وتدعى الحكومة ان هذه الاجراءات بهدف فتح مجالات الاستثمار الاجنبية على الرغم من انخفاضها خاصة اذا ما قارنا ذلك بالتغيرات فى سعر الجنيه المصرى واذا ما استبعدنا حصيلة بيع شركات قطاع الاعمال والمؤسسات الحكومية وحصيلة بيع البترول والغاز من الموازنة كما تدعى الحكومة بأن اجراءات التحرر تؤدى لتحسين الميزان التجارى وعلى الرغم من التحسن الظاهرى مع بدايات عام 2000 الا أنه شهد تراجع منذ العام الحالى 2001 – 2002 كما ادعت الحكومة ان اجراءات التحرير ستساعد على تشجيع الصادرات وتقليص حجم الديون الخارجية والمحلية ويبين التقرير أن هناك الكثير من الطموحات التى ادعتها الحكومات منذ السبعينات لم تتحقق حتى الآن .

بل الشىء المؤسف ان فجوات كثيرة غابت عن الحكومات المتعاقبة أدت لاهدار ثروات البلاد وتزايد نسب الفقر والبطالة وتدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين **ثم يتناول القسم الرابع اوضاع القطاع الزراعى والاثار الاجتماعية والاقتصادية** لتطبيقه ويبين كيف ان القطاع الزراعى يساهم بنحو 20% من اجمالى الصادرات ؟ ويعمل به نحو 34% من حجم القوى العاملة المصرية ويبلغ عدد المشتغلين بأنشطة زراعية نحو 5.2 عامل بنسبة 29.9% من اجمالى العاملين فى مصر ويبين مضمون البرنامج والذى أدى إلى إلغاء التوريد الاجبارى وتحرير اسعار المحاصيل والغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى وتعظيم دور القطاع الخاص فى توزيع مستلزمات الانتاج الزراعى وتحويل بنك التسليف الى بنك تجارى بعد استيلاءه على أموال تعاونيات الفلاحين ويؤكد الواقع العملى ان ما تم من اجراءات أدى لمزيد

من البطالة وطرد للمزارعين من اراضيهم وزيادة ايجار الارض الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى وإهدار لمورد الأرض .

ويبين ان هناك ضرورة لاصلاح التشريعات الزراعية وتشجيع الاستثمار الزراعى ودعم المزارعين وتخفيض قيم الفوائد على قروض بنك التنمية والائتمان الزراعى وقف البناء على الاراضى الزراعية واعتبارها محميات طبيعية والتوسع فى سياسة استصلاح الأراضى ودعم مزارعين التصدير كما يبين هذا القسم الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الزراعى مثل ارتفاع معدلات البطالة والعنف والجرائم فى المناطق الريفية خاصة جرائم السرقة والنصب كما يبين التقرير التركيبة الاجتماعية للفلاحين فى الريف وحجم ملكيات الاراضى والتى يترتب على اثره الوضع الاجتماعى داخل الريف حيث ان الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون اراضى يعيشون فى مستويات أقل ما توصف بأنها تحت خط الفقر ويشكلون معظم السكان أما اغنياء الفلاحين فانهم يستحوذون على الدخل الاكبر للارض ولا يمثلون أكثر من 10% من سكان الريف.

ويبين التقرير تدهور اوضاع غالبية الأسر الريفية وانتشار الواسطة والرشوة وضعف قيم الانتماء للاسرة والقرية وازدياد معدلات الفقر . كما يبين انخفاض المستوى التعليمى للطلاب بسبب عدم جودة عملية التعليم وتدهور اوضاع المدارس والمدرسين ويبين التقرير أوضاع الصحة والبيئة والتدهور الذى أصابهما بسبب سياسات الاهمال والانسحاب التدريجي للدولة من تقديم الخدمات والرعاية للمواطنين **ثم يستعرض القسم الأخير مستقبل الزراعة المصرية فى ظل برامج التحرر** ويؤكد على ضرورة تعديل التشريعات كى تحمى حقوق المزارعين فى الزراعة الآمنة وضرورة تدعيم البحوث الزراعية وتطوير برامج الارشاد الزراعى والتسويق وتطوير قاعدة المعلومات والاحصائيات الدقيقة الشاملة عن اوضاع الزراعة والتسويق والارشاد الزراعى على ان تتاح لكل المزارعين فى مصر واعدام ديون الفلاحين المتعثرين فى سداد ديون بنك التنمية خاصة الذين لا يملكون أرض على الإطلاق ووقف حبس الفلاحين بسبب هذه الديون وترشيد استخدام مياه الرى والمبيدات والكيماويات وتوفير التقاوى والشتلات الطبيعية للمزارعين فى مصر ودعم انشطة المرأة الريفية فى عملية الزراعة ودعم المزارعين لسد النقص فى الغذاء خاصة الانتاج الحيوانى وتوعية السيدات بمخاطر انفلونزا الطيور وطرق الوقاية منها وتنمية انتاج الالبان والاعلاف وتطوير الخدمات البيطرية فى الريف وكفالة حقوق الفلاحين فى تكوين جمعيتهم الزراعية بحرية

استقلالية دون وصاية أو تدخل من وزارة الزراعة وذلك لتحقيق نهضة زراعية وتوفير الغذاء الصحى النظيف للمواطنين وكفالة حقوق الفلاحين فى حيازة زراعية آمنة .

ويطالب التقرير الحكومة المصرية ووزير الزراعة بتعديل خطط الحكومة لحماية مواردنا الزراعية من الاهدار ، كما يطالب منظمات المجتمع المدنى بالعمل معاً لتعبئة الفلاحين ومساندة مطالبهم لكفالة حقوقهم فى الحياة الآمنة والعيش بحرية وكرامة .

تمهيد : مفهوم الاصلاح الزراعى

ظهرت فكرة الإصلاح منذ عام 1663م ويعرف قاموس أكسفورد الإصلاح بأنه تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة إزالة بعض التعسف أو الخطأ والإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في جانب معين من جوانب النشاط الإنساني وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الاصلاح قد طرحت في العالم العربي منذ السبعينيات من القرن العشرين عندما اكتشف العديد من السلطات العربية حدود فعالية النماذج التنموية التي اتبعتها, لكن باستثناء البرامج التقليدية المستمدة من توصيات بعض المؤسسات المالية الدولية والأفكار العامة عن الانفتاح الاقتصادي، الذي كان أول تجربة إصلاحية عربية بعد سنوات طويلة من الانغلاق الاقتصادي والسياسات الحمائية القوية، لم يكن هناك أي رؤية واضحة لمعنى الاصلاح وأجندته ومهامه العملية في البلاد العربية.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين بدأت تظهر معالم الازمة المتفاقمة بسبب فشل سياسات الانفتاح الأولى, وهو ما برز من خلال ثورات الخبز التي شملت جميع الأقطار العربية الفقيرة نسبيا والتي كانت لا تزال تسمح بهامش بسيط من المبادرة الجماعية، من المغرب الأقصى حتى مصر, وقد ذهب ضحية الانفجارات الشعبية هذه آلاف القتلى والجرحى. لكن السلطات نجحت في إعادة الأمن والاستقرار من جديد نظير تعديلات محدودة في السياسات الاقتصادية، وفي مقدمتها الابقاء على دعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز، والقليل من التنازلات السياسية.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح:

1- المستوى الأول: الإصلاح بوصفة عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما نطلق عليه الإصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الثقافي، وغير ذلك.

2- المستوى الثاني: الإصلاح بوصفة استراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الاستراتيجية التي تقابل ما يعرف باستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في التغيير. وتعتمد الإصلاحية منهج بناء القوة من أسفل بصورة تدريجية وتراكمية وسلمية، أو بسط الهيمنة الأيديولوجية على المجتمع المدني ومكوناته، إلى أن تتمكن من الاستحواذ والسيطرة السياسية على المجتمع السياسي فيما يسمى بحرب المواقع.

3- المستوى الثالث: الإصلاح الفردي وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها، وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ما هو قبيح وما هو جميل، وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نقدها، وامتلاك المعرفة والمهارات العملية النافعة، والقدرة على تمثيل الذات والآخرين والدخول معهم في علاقات تفاعل وتطوير هوية مشتركة.

*ويتجلى الإصلاح في ثلاثة مبادئ رئيسية هي التي تشكل مصدر القوة التي يبثها في الشعوب والمجتمعات. وهي مبادئ لا تتعلق بشكل خاص بالاقتصاد أو بالسياسة ولكنها تتعلق بروح النظام العام وأسلوب عمله التي تنتشر أو ينبغي أن تنتشر في جميع المواقع والميادين، فإذا ما انتشرت مبادئ الإصلاح في هذا النظام العام لا يهم بعد ذلك أكان الإصلاح الاقتصادي هو الأسبق أو الإصلاح السياسي، **وهذه المبادئ هى:**

1) المبدأ الأول: إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء، سواء أكان ولاء القرابة العائلية والعشائرية أو الزبائنية والمحسوبية أو ولاء شبكات المصالح الخاصة المتغلغلة في الدولة أو ولاء الانتماءات الحزبية الضيقة والحاكمة.

2) المبدأ الثاني: إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الحياة العامة والسياسية والمدنية إذ ليس هناك إصلاح ممكن في أي مجال مع استمرار الضبط الأمني اللاقانوني واللاسياسي للمجتمع، فهو لا يقطع الطريق على كل مبادرة مستقلة عند الأفراد فحسب، وإنما يقتل أي إرادة فيهم أو حتى رغبة في التقدم أو العمل أو الإنجاز.

3) المبدأ الثالث: مبدأ المسؤولية الذي يعني الإحساس بالواجب والعمل بما يقتضيه هذا الواجب في ما يتعلق بالشؤون العامة ومناصب المسؤولية.

أما بالنسبة للاصلاح الاقتصادي فهو يتميز بمجموعة من العناوين ، تحقيقها يقود الى هدف أشمل هو النمو.

وبداية فإن الاصلاح عبارة عن حزمة متكاملة يجب أن ينظر اليها بتكاملية, مثل رفع الدعم عن السلع وتحرير الأسعار وهو ما يعني ارتفاعها وزيادة التضخم وكذلك اتساع رقعة الفقر والبطالة, وتحرير التجارة وإلغاء نظام الرخص والكوتات والاحتكار واطلاق العنان للمنافسة واصلاح السياسة المالية والنقدية وتثبيت سعر الصرف والاصلاح الضريبي وإدارة السيولة فى حدود حاجة الاقتصاد وتقليص عجز الموازنة وخفض المديونية وتشجيع الاستثمار, والخصخصة, وغير ذلك.

إن من أبرز عناوين الاصلاح الاقتصادي هو اطلاق العنان لرأس المال الخاص (القطاع الخاص) في قيادة النمو ومنحه التسهيلات للاستثمار لكن عليه بالمقابل زيادة فرص العمل لامتصاص العمالة وتقليل البطالة وزيادة الدخل لتقليص الفقر .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يكون من المبكر أن تلقي الحكومة بهذا العبء على القطاع الأهلي تماما وقد يكون تخليها عنه كليا خيارا ليس صحيحا على الأقل لمصلحة التوازن والأمن الاجتماعي وكي لا تنفرد طبقة رجال الأعمال بطبقة العمال مدعية تدني الكفاءة المهنية وقيود التشريعات.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تتبلور بشكل واضح فكرة جديدة للاصلاح الاقتصادي في مصر تشمل كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفى ظل تنفيذ اختيارى أو اجبارى لبرامج صندوق النقد الدولى للاستقرار الاقتصادى، وبرامج البنك الدولى للتكيف الهيكلى، إضافة إلى تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة. فقد دفع هذا كله وما زال نحو إعادة صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية وفق مقتضيات التحول الى اقتصاد سوق مفتوح , وجاء تبنى سياسات العولمة الاقتصادية محصلة لعوامل , بعضها حركته المصلحة وساندته القدرة وحفزه الكسب، وبعضها الآخر أملاه الأمل وفرضه الضعف .

وقد أدى نقل سلطة اتخاذ القرار الاقتصادى من الحكومات إلى الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية الدولية إلى تقليص السيادة الوطنية ,وغاب التوازن بين مبادىء الديموقراطية وإدارة العولمة، جراء افتقار السوق العالمى الى مؤسسات ديموقراطية تشرف على عملها، على غرار المؤسسات التى توفر المشروعية والاستقرار للأسواق الوطنية

وكان قطاع الزراعة في طليعة قطاعات الاقتصاد الوطني التي شهدت تغيرات كبيرة أثرت بشكل مباشر على مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي في مصر ليس ذلك فحسب بل وعلى البنية الزراعية بشكل كامل.

فمنذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين بدأت الدولة توجهاتها في قطاع الزراعة نحو مزيد من التحرر الاقتصادي بهدف ترك القرارات الاقتصادية الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي لقوى السوق.

وفي هذا الصدد كانت إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الزراعية في مصر الإلغاء التدريجي للدعم المباشر والذي بدأ عام 1987 ليشمل عدة إجراءات تحريرية تمثلت في تحرير الأسعار والتسويق لمحاصيل القمح والذرة الشامية والفول السوداني وخلال السنوات الأولى من

التسعينيات من القرن العشرين شملت تحرير زراعة الأرز وكذلك إلغاء الدعم على كل مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وتقاوي ومبيدات وتحرير أسواقها وتزايد دور القطاع الخاص فيها.

هذا وقد تحقق الإلغاء الكامل للدعم لهذه المستلزمات بنهاية عام 1994 كما تم إلغاء القيود على التركيب المحصولي وتحرير قرارات المزارعين فيما يتعلق بالدورة الزراعية , وشهد النصف الثاني من التسعينيات تحرير تسويق وتجارة القطن وتحرير العلاقة الإيجارية للأراضي الزراعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية (خمس سنوات 1992 – 1997) للتحول من الوضع القديم إلى علاقة حرة تستند إلى آليات العرض والطلب في تحديد القيم الإيجارية للأراضي الزراعية.

وقد استوجب تصحيح هذا الخلل في قطاع الزراعة تحرك الدولة في اتجاهين هما:

الأول: تمثل في ضرورة إجراء بعض التعديلات الهيكلية في السياسات الزراعية المطبقة داخل قطاع الزراعة سواء في مجال السياسة السعرية والتسويقية أو السياسات المالية والنقدية المرتبطة بقطاع الزراعة بالإضافة إلى التعديلات في مجال الإصلاح المؤسسي مثل قصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعي تدريجيا على تمويل الخدمات الزراعية وكذلك تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على استصلاح واستزراع وتملك الأراضي الجديدة.

الثاني: ويتمثل في تدخل الدولة من أجل معالجة القصور في قطاع الزراعة للعمل على تكامل السياسات الوطنية من ناحية, وتكامل السياسات السعرية في مجموعها مع باقي السياسات الاقتصادية القطاعية والوطنية خاصة السياسة الضريبية والمالية والنقدية والائتمانية وسياسات الدخول والأجور بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية من ناحية أخرى.

وتتعدد آثار التحرر الاقتصادي على الزراعة والتي يمكن رصدها في أمرين أساسيين هما: الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية حيث وجد أن التفاوت في الدخول المزرعية لمختلف الفئات من المزارعين ويرتبط ذلك بمدى استقرار هذه الدخول في ضوء التقلبات السعرية.

كما يعتبر الأمن الغذائي كأحد الآثار الاجتماعية شاملا الاكتفاء الذاتي والقوة الشرائية لمختلف الشرائح المكونة للسكان الزراعيين .

وقد أوضحت بعض الدراسات أن صغار المزارعين قد تعرضوا للكثير من الآثار السلبية التي نشأت من برامج التحرر الاقتصادي , ففي حين أنهم لم يستفيدوا من ارتفاع الأسعار الزراعية بسبب أن انتاجهم يتجه أساسا للاستهلاك العائلي وليس للسوق فإنهم تحملوا أعباء متزايدة نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد إلغاء الدعم المخصص لها كما أن الأجور التي تشكل شطرا أساسيا في دخول هذه الفئة لم ترتفع بمعدلات تماثل الزيادة في أسعار السلع الغذائية , ومن ناحية أخرى فإن فئة كبيرة من صغار المزارعين من مستأجري الأراضي الزراعية بالنقد في ظل العلاقة الإيجارية القديمة تحملوا زيادة جوهرية في القيم الإيجارية للأراضي لحيازتهم أو تحولوا

إلى عمالة زراعية وفي المقابل تمكن كبار الملاك للأراضي الزراعية من جنى الكثير من الثمار متمثلا في الاستفادة بالزيادات السعرية لمبيعاتهم .

وعلى الرغم من كل ما حققته الدولة في سياق برامج التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة والثمار التي جناها كل من المنتج والمستهلك جراء السياسات الإصلاحية فإن الطريق مازال طويلا وبه الكثير من الصعاب للوصول إلى نهايته وتحقيق الهدف الأسمى والأهم من تطبيق مثل هذه السياسات الإصلاحية في المجال الزراعي ألا وهو زيادة حجم الصادرات الزراعية إلى المستوى الذي يعود على فئة صغار المزارعين بمستوى معيشي لائق من ناحية والارتقاء والنهوض بكافة قطاعات الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى.

وسوف نقوم فى الجزء التالى من التقرير بعرض عدة نقاط أساسية تركز بشكل مباشر على الزراعة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي خطت مصر فيها خطوات كبيرة كانت لها آثار إيجابية وأخرى سلبية, ومن هنا كان لزاما عرض هذا الموضوع من كل جوانبه آملين في الخروج برؤية واضحة.

أولاً : تطور القطاع الزراعى فى مصر

لقد مرت السياسة الزراعية فى مصر بالعديد من التغييرات والتطورات التى أثرت على القطاع الزراعى إلى حد كبير، وكانت السبب فى ظهور العديد من الأزمات والمشكلات التى تواجه هذا القطاع والعاملين به. وربما يعزى ذلك إلى مجموع من العوامل من اهمها:

1- التركيب الحيازى للأراضى الزراعية

صغر حجم الحيازة الزراعية وارتفاع نسبة الحيازات الصغيرة بل وتفاقم هذه النسبة بمرور الوقت فى مصر بما يعنى تفاقم مشكلة التفتت والبعثرة الارضية ويعد هذا مؤشراً على ضالة القوة الاقتصادية لغالبية المنتجين الزراعين . ويدل على مدى الصعوبات التمويلية والتسويقية والانتاجية التى نواجهها كذلك فأن هذا المؤشر يدل على حجم الصعوبات والعوائق التى تعترض رفع إنتاجية الأراضى الزراعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة ومنجزات الثورة العلمية الراهنة التى يكاد يكون من المستحيل على مثل هذه الحيازات القزمية الاستفادة منها.

كما يمكن ايضاً من هذا الجدول الاستدلال على التوزيع الغير عادل للأراضى فى مصر ففى معظم الاحيان يحوز نحو ثلثى عدد الحائزين أقل من خمس المساحة المزرعة.

جدول يوضح نسبة الفئات الدنيا من الحائزين للأراضى الزراعية فى مصر

الدولة	السنة	(%) للحائزين	فئة الحيازة	(%) للمساحة
مصر	2000	96.8	4.2	63.6

المصدر : www.aoad org.

كما أن هذا الوضع الحيازى يعد دليلاً على مدى الهدر فى الموارد الاضية والمائية والبشرية الذى يترتب على قيام انشطة فردية ضئيلة السعه إلى هذا الحد. فقيام هذه الحيازات القزمية المستقلة يعنى ضياع فى مساحات الأرض المتاحة فى صورة حدود وقنوات وفواصل ... ألخ ، ويعنى كذلك ضياع فى الموارد المائية وتبديد لها على ندرتها البالغة ، ويعنى كذلك تجميد لحجم هائل من قوة العمل فى صورة مايسمى بالبطالة المقنعة

2- ندرة المياه واعتماد معظم المساحة الزراعية على الرى الطبيعى وما يتعرض له هذا المصدر من تقلبات من سنه لأخرى ومن موسم زراعى لأخر وحتى الأراضى التى تروى صناعياً فى مصر والسوادن تتعرض هى الاخرى لمشاكل حادة بسبب نقص ايردا نهر النيل لسنوات عديده متتالية ، كل ذلك يفرض ضرورة الترشيد البالغ للمتاح من هذا المورد الحيوى الهام.

3 – ضعف وتذبذب مستويات الاستثمار الموجه لقطاع الزراعة حيث تشير البيانات المتاحة الى ضعف الاستثمارات الموجهة الى قطاع الزراعة من اجمالى حجم الاستثمارات فقد قدرت الاستثمارات الكلية فى مصر عام 2001 بحوالى 7.49 مليار دولار ، الا أن الموجه منها لقطاع الزراعة قدر بنحو 323 مليون دولار فقط وبنسبة 4.32% من جملة الاستثمارات المصرية وهى تقل نسبتها عام 2000 المقدرة بنحو 4.86%.

جدول يوضح نسبة الاستثمارات فى قطاع الزراعة الى أجمالى الاستثمارات فى مصر

(بالمليون دولار)

الدولة	1999			2000			2001		
	جملة الاستثمارات	استثمارات قطاع الزراعة	%	جملة الاستثمارات	استثمارات قطاع الزراعة	%	جملة الاستثمارات	استثمارات قطاع الزراعة	%
مصر	8697.16	406.84	4.68	8606.38	418.10	4.86	7488.47	323.31	4.32

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استثمارات البيانات القطرية 2003.

4–ضعف الأطر المؤسسية الحكومية التى تقوم الدولة من خلالها بتنفيذ سياساتها الزراعية وعدم اهتمام هذه الأطر بحفز روح المشاركة من جانب جماهير المنتجين الزراعيين وعدم الاعتماد عليهم بدرجة أساسية فى تنفيذ هذه السياسات وما يؤدى إليه ذلك كله من الفشل في تحقيق غايات وأهداف هذه السياسات.

أمام هذا الحشد من المشاكل والعقبات هل من المتوقع أن تقدم الشراكة المصرية /الأوروبية حلولا لها ؟ ماهى النتائج التى ترتبت على العلاقات المصرية –الأوروبية فى القضايا الزراعية تاريخيا ؟ وهل كان النمو والتطور فى الزراعة العربية ناتج من قيام ترتيبات لا علاقة لها بالشراكة ؟ أم أن التطور فى هذا القطاع تحكمه اعتبارات تتعلق بالدورة الإنتاجية والمحلية وكذلك بمقتضيات السوق المحلى والموارد الزراعية المحلية .

الدور الذى يمكن للشراكة العربية الاوربية أن تلعبه فى تطوير الزراعة :

1– موقع فكرة الشراكة من الفكر التكاملي (1)[1]:

ارتبط الفكر التكاملي بالتوجهات التي سادت بعض الأقاليم نحو توثيق العلاقات فيما بينها على نحو يتجاوز ما هو حادث على النطاق العالمي أو فيما بين هذه الأقاليم وأقاليم أخرى خارج نطاق

[1] - راجع في تفاصيل ذلك الدراسة المنشورة : د.محمود الامام – اتفاقيات المشاركة الاوربية وموقعها من الفكر التكاملى – بحوث اقتصادية عربية – العدد 7 – ربيع 1997 .

التكامل المنشود ، وفى حالة توفر مقومات التقارب الثقافي والتفاعل الحضاري بين الأقاليم المتكاملة فان الأمر من الممكن أن يتطور إلى شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية والسياسية.

وفى هذا الإطار يمكن فهم تمدد الاتحاد الأوربي جنوباً (في اطار القارة الاوروبية) في البداية ثم شرقا في السنوات الأخيرة في إطار القارة الأوربية بحيث يشمل معظم الدول الأوربية وتطور الأمور بعد ذلك في اتجاه تحقيق الوحدة الأوربية.

ولكن ما يحتاج إلى فهم اكثر هو ما يسمى بالشراكة أو التمدد جنوباً ليشمل دول أخرى خارج القارة الأوربية لها هويتها الحضارية والثقافية المتميزة وتعيش في نفس الوقت في ظروف مختلفة تماما من الناحية الاقتصادية وهى دول كانت هي نفسها المستعمرات التي حارب الأوربيون طويلا من أجل الاحتفاظ بها.

في ظل هذا التباين يثور التساؤل عن مغزى وموضوع وأهداف هذه الشراكة ؟ وما هي النهاية المتوقعة من هذا النشاط المشترك لمجموعة من الدول متفاوته القدرات ومستويات النمو؟ هل نحن بصدد مرحلة مغايرة من التكامل الإقليمي وهى صيغة منقحة من التكامل القسري – كما يسميه د.الإمام– الذي فرضته دول الشمال على دول الجنوب تحت رايات الاستعمار فيما سبق من الأيام؟

هل نحن بصدد التكامل التباعدى (على أساس أن هذا النوع من التكامل يعمق الفجوة ولا يردمها بين الشركاء) كبديل للتكامل التقاربى (الذي يقوم بين آفاق متقاربة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا ويؤدى إلى ردم الفجوات وليس توسيعها).

والنظرية تميز بين مدخلين للتكامل :

أ. المدخل الإنتاجي: الذي يسعى إلى خلق قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على توثيق العلاقات الاقتصادية البينية بين الأقاليم المتكاملة .....ومن المعروف أن هذا المدخل قد حورب بضراوة من قبل الاحتكارات الرأسمالية العالمية وحماة مصالحها من الوكلاء المحليين.

ب. المدخل التجاري: والذي يسعى لإطلاق قوى السوق والتأكيد على توفير ظروف التجارة والتبادل الحر كمدخل لإعادة تخصيص الموارد وفق المزايا النسبية في الأقاليم المتكاملة، ومن المفترض أن هذا المدخل يقود إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج من خلال التحرير الكامل لهذه العناصر على مراحل متدرجة وصولا إلى رسم سياسات موحدة لمنطقة التكامل .

<u>ويرصد المحللون عدة اعتبارات تتعلق بتوزيع المنافع نتيجة اتباع المدخل التجاري :</u>

- أن التفاوت في مستويات النمو بين الأقاليم المتكاملة يقود إلى خلق عمليات استقطاب تعمق الفوارق بين الأقاليم المختلفة وبالتالي تعرقل النمو في الأقاليم الأضعف اقتصاديا.
- أن ارتفاع عوائد التصدير في حد ذاتها لا تفيد في تصحيح التباين في توزيع المنافع من التكامل (وإلا كانت صادرات المواد الأولية أفضل الطرق للتنمية) و إنما الأهم هو التكامل الداخلي للاقتصادات المتكاملة داخل كل دولة كشرط ومقدمة لتكاملها الإقليمي بمعنى أن الذي يخلق النمو هو تخصيص الموارد وفقا لاحتياجات النمو الوطنية وليس وفقا لاحتياجات الأسواق الخارجية.
- إن اتساع فوارق النمو بين الأقاليم المتكاملة يؤدى إلى نزوح عناصر الإنتاج من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية الأكثر قدرة على إيجاد فرص افضل للنشاط الاقتصادي وبالتالي مزيد من الإفقار لهذه المناطق.
- أنهت اتفاقيات مراكش عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم فيها الدول المتقدمة مزايا للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأصبحت القاعدة هي تماثل التزامات جميع الأطراف بصرف النظر عن تفاوت مستويات النمو.

إزاء هذه الملاحظات فإننا نعود مرة أخرى للتساؤل عن مغزى وموضوع وهدف هذه الشراكة وما هى النتائج المتوقعة لها؟

تطور العلاقة مع أوروبا وماذا كانت نتائج اتفاقيات الشراكة الأوربية السابقة ؟ :

كانت نتائج ميثاق يا وندى Yaunde 1964 – 1969 أن نمت صادرات هذه الدول الإفريقية بنسبة 47% بينما كانت الزيادة بالنسبة للدول النامية ككل67%.

تكررت نفس النتائج بالنسبة لأول الاتفاقيات مع الدول العربية المغرب وتونس في 1969 مما يشير إلى أن شرط الاستفادة من اتفاقيات الشراكة هو وجود قاعدة إنتاجية ملائمة في البلد المعنى وإلا حدث خلل في توزيع المنافع من الشراكة .

اتفاقية التجارة التفصيلي 1973–1977

اتفاق التعاون الشامل 1977 قام على أساس فكرة الدولة المانحة والدولة المتلقية.

تشير الدراسات التي جرت لتقييم نتائج هذه الاتفاقيات وبالذات الاتفاق مع مصر إلى الآتي:

- ❖ التطورات في الصادرات المصرية والعربية خضعت للعوامل التي أثرت في القدرة التصديرية لهذه الدول اكثر من تأثرها بالاتفاقيات مع الاتحاد الأوربي ، وأن العامل الحاسم في فاعلية هذه الاتفاقيات كان قدرة الدولة المعنية في تطوير الشروط التي وضعها الاتحاد الأوربي (حالة تونس)
- ❖ وقد كان ارتفاع نصيب الصادرات لأوربا إلى جملة صادرات هذه الدول على حساب تراجع الصادرات للدول الغير أوروبية وفى هذا تزايد للاعتماد على الدول الأوربية في استيعاب الصادرات بصورة مستمرة دون الوصول إلى أسواق جديده ، وذلك بالمقارنة بما أنجزته دول نامية أخرى.
- ❖ ظلت الصادرات الزراعية العربية والمصرية تخضع لتدابير وقائية وقيود عديدة تضمنتها السياسة الزراعية الموحدة الأوروبية التي لم تنجح اتفاقيات أورجواى في القضاء عليها.
- ❖ لم تستفد مصر بالقدر الكافي من هذه التيسيرات والإعفاءات ، فبينما زاد حجم التبادل التجاري بين الطرفين ليصل إلى (17.3),(21.6) مليار جنيه في اعوام 2002,1998 على الترتيب فان نسبة الصادرات الى دول الاتحاد الى اجمالى الصادرات المصرية قد تناقصت من 35.4 % الى 27.5 %[2].
- ❖ تشير دراسة حديثة للبنك الاهلى المصرى (يناير 2004) الى انه على الرغم من مرور فترة طويله نسبيا على توقيع اتفاقية المشاركة بين الاتحاد الاوربى وكل من تونس والمغرب , فان تلك الاتفافيات لم تنعكس بصوره ملموسه على هيكل الصادرات فى كلا الدولتين بصورة خاصة وهيكل التجارة الخارجية لهما بصورة عامة . فمن خلال مقارنة التجارة الخارجية لتونس فى عام 2002 بنظيرتها فى عام 1997 يلاحظ ارتفاع صادراتها مع الاتحاد الاوربى كنسبة من اجمالى صادراتها بنحو 2.9 نقطه مئوية فقط بين عامى المقارنة . وفى حالة المغرب ثبتت قيمة صادرات المغرب للاتحاد الاوربى كنسبه من اجمالى صادراتها فى عام 2002 عند نفس النسبه المسجله فى عام[3]1999 .
- ❖ كذلك كانت استفادة مصر من بروتوكولات التعاون المالي الأربع (منح وقروض) متناقصة بمرور الوقت ولم تزد الاستفادة من البروتوكول الرابع عن 59.8 % من قيمة المنح ، 68.6 % من قيمة القروض الميسرة و 64.7 % من القيمة الإجمالية.
- ❖ وكان قد خصص لمصر منح ومساعدات قيمتها 686 مليون يورو للفترة من 1995/ 1999م (ميدا 1) استخدمت منها 364 مليون يورو فقط ، وخصص لها مبلغ

[2] الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء – كتاب الاحصاء السنوى – أعداد مختلفه
[3] البنك الاهلى المصرى –النشرة الاقتصادية – العدد الاول – المجلد 57 عام 2004

194.7 مليون يورو للفترة من 2004/2000م (ميدا 2) استخدم منها 2.6 مليون يورو فقط .

- ❖ منذ عام 2000م يسجل ميزان صافى تدفقات الاستثمار المباشر الاوروبى للمصر عجزاً لصالح دول الاتحاد الاوروبى بلغ فى 2001م نحو 164 مليون يورو وفى عام 2002م ارتفع إلى نحو 454 مليون يورو (جريدة الاهرام فى 2004/11/20م).
- ❖ يرى البعض أن تعزيز درجة الاندماج في الاقتصادات الأوربية يقلل من قابلية و إمكانية إقامة تكامل إقليمي عربي ، وربما يؤدى إلى عزل الدول العربية المتوسطية عن باقي الدول العربية وعلى العموم فلقد كان الاتفاق يقوم على أساس فكرة العلاقة بين دول مانحة ودولة متلقية ، فالجانب الأوربي عرض العديد من التيسيرات التجارية والمالية دون أن يطلب من مصر فتح أسواقها أمام الصادرات الأوربية.

تفسير هذه النتائج:

أرجعت الدراسات محدودية الاستفادة من هذه الاتفاقية إلى مجموعة من العوامل :-

أ)- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على الاستفادة مما إتاحته الاتفاقية من تسهيلات ومنح قروض.

ب)- تشدد الجانب الأوربي في تطبيق قواعد المنشأ والمواصفات الفنية ومعايير الجودة أى استمرار السياسة الحمائية خاصة فيما يتعلق بالسلع والمنتجات الزراعية .

ج)- محدودية حجم الحصص وفترات السماح وارتفاع أسعار الدخول للعديد من السلع الزراعية.

* وهناك ايضا العديد من الاعتبارات التي يمكن إضافتها إلى حجج التقليل من أهمية دور هذه الشراكة على تنمية القطاع الزراعي المصري:

- في ظل مثل هذه الاتفاقيات يتوقع أن يحدث تغير في كمية الصادرات والواردات الزراعية إلى الاتحاد الأوربي بما لذلك من أثره على إعادة توزيع الموارد في اتجاه تعظيم الفائدة من هذه الموارد ولكن ذلك يتوقف على العلاقات السائدة في القطاع الزراعي ومدى قدرة طاقاته الإنتاجية على الاستجابة المباشرة للتغيرات في الطلب الخارجى والتي تتوقف بدورها على العلاقات السعرية ومرونة الطلب المحلى وكفاءة الأجهزة الإنتاجية والتسويقية والتصديرية وما يرتبط بذلك من إطار تشريعي محلى وارتباطات دولية للمصدرين المصريين ، ومن المعروف ان حالة كل هذه العوامل في غير صالح تعظيم استفادة مصر من الاتفاقية. أن

تعظيم هذه الاستفادة يتطلب جهودا واسعة للتطوير المؤسسي للزراعة المصرية – بمفهومه الواسع – بحيث يمكن استيعاب التطورات التي سيترتب على هذه الاتفاقية والاستفادة منها في خدمة التوسع الإنتاجي، وإلا فان الاستفادة ستكون محدودة ومحصورة في توفير قدر من الرفاه الاستهلاكي لشرائح محدودة في المجتمع.

- أن الزراعة المصرية والصادرات المصرية خاصة تتميز بتذبذب مستوياتها من عام لآخر وينعكس هذا على القدرة المصرية على الاحتفاظ بالأسواق.
- تتم مراجعة الاتفاقية كل ثلاث سنوات ويجرى تخفيض الحصص إذا لم تستخدم بالكامل.
- توقع تلاشى ميزه دخول الصادرات المصرية إلى السوق الأوربية معفاة من ضريبة جمركيه معدلاتها الراهنة في حدود 6–7 % وذلك خلال الجولات القادمة للـ WTO إلى ستهبط بمستوى تعريفات الدول الصناعية إلى الصفر تقريبا وحينئذ سوف يصبح الدخول إلى السوق الأوروبية متاحا للكافة بدون تقديم أي تنازلات.
- هناك اعتبارات أو محدودات بيئية ومائية تعوق التوسع في زراعة بعض الحاصلات التي يتوقع أن يرتفع الطلب عليها نتيجة الاتفاقية مثل الأرز ، القطن حيث أن مساحة الأرز مرتبط بحد أقصى لا يجب تجاوزه إلا إذا كان ذلك على حساب تدهور وتآكل التربة وارتفاع مستوى المياه الأرضية نتيجة الزراعة في أراضى لا تتألم مع زراعة هذا المحصول واحتياجاته المائية الضخمة ، علاوة على محدد ال 700 ألف فدان وكذلك بالنسبة للقطن حيث تطول فترة مكث المحصول في الأرض مقارنا بالمحاصيل الأخرى الأكثر ربحية.
- بالإضافة إلى عدم ملائمة الأرز المصري قصير الحبه للذوق الأوروبي .
- تشير العديد من الدراسات إلى أن الكمية المصدرة من المنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوربي لا تتوقف أساس على النوافذ المتاحة في الاتفاقية بقدر ما تتوقف أساس على مرونات الطلب أو الحصص الكمية وعرض هذه المنتجات محليا وعلى أسعارها المحلية و أسعار التصدير. من عدم وجود علاقة بين كمية الصادرات الفعلية ومقدار الحصص المتفق عليها حيث تتفاوت هذه المقادير بدرجة كبيرة ، وقد يعود ذلك إلى ضآلة النصيب المصري من أسواق هذه السلع بما يفتح الباب أمام آي كمية تتوفر فيها المواصفات المطلوبة بصرف النظر عن نصوص الاتفاقية.

- أمام ضالة النصيب السوقي للسلع الزراعية المصرية في السوق الأوربي (نحو 50% من الصادرات هي بطاطس + 17 % نباتات طبية وعطرية) كذلك 13% من الحبوب ، 7 % من الزيوت الواردات) كما أن قيمة الجمارك على صادرات مصر ال EUلا تتعدى (60) مليون دولار.
- 8- الآثار السلبية التي تمخضت عن توسيع الاتحاد الأوروبي وانضمام العديد من دول الشرق و الجنوب الأوروبي ذات القطاعات الزراعية النشطة إليه وتوجه معظم الاستثمارات المعنونات الممنوحة من الاتحاد الاوروبى إلى هذه الدول قد ادى إلى تضاؤل ما يمكن أن تحققه الدول العربية من هذه الاتفاقيات بل أن إحدى الدراسات (دراسة المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط لعام 2004م) تشير إلى ان هذه المكاسب قد لا تحقق فى الواقع ابداً اذ تذكر هذه الدراسة أن المكاسب المرتقبة التى يقدمها الاتحاد الأوروبي الموسع إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط (أما عن طريق تيسير النفاذ للأسواق الاوروبية او عن طريق اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة لدول المنطقة الأوروبية أو توسيع الهجرة إلى دول الاتحاد) قد لا تتحقق فى الواقع ابداً وتضيف الدراسة إلى أنه نظراً لندرة الموارد المالية والقيود المفروضة على الميزانية فإن مخاطر التوسيع الذي بات يشكل تهديداً للمنطقة قد أصبحت عالية لانها يمكن ان تؤدى إلى تفاقم الأوضاع الخطيرة فى المنطقة لا أن تخفف منها . وتنصح الدراسة دول البحر المتوسط بأن تبذل قصارى جهدها للتغلب على مواطن الضعف لديها ، واستكشاف ما كامن قوتها بغيه الاستفادة من الأسواق والفرص الأخرى التى تتيحها عملية توسيع الاتحاد الاوروبى.

الأجندة المصرية أو ما العمل لتعظيم استفادة مصر من الاتفاقية:

من كل ما سبق يتبين ان مصر اليوم فى أشد الحاجة إلى تخطيط شامل للتنمية الا قتصادية خاصة قطاع الزراعة رفع كفاءتة الاقتصادية لما للزراعة من اهمية بالغة لملاحقة الزيادة المتوقعة فى الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة الزيادة فى اعداد السكان وارتفاع متوسط الدخل الفردى ومستوى المعيشة. ولذلك نحن فى حاجة إلى:

- الإصلاح المؤسسي للهياكل الإنتاجية والتسويقية والتمويلية والترتيبات التشريعية وتوفير الشفافية والقضاء على الفساد المرتبط بالبيروقراطية دعما للتوجهات التصديرية المؤسسة على هياكل إنتاجية قوية كأساس للتوجيهات التكاملية .
- مشكلة الإحصاء والبيانات والعمل على توفير قاعدة بيانات سليمة وحل التناقضات القائمة حاليا بين مصادر البيانات المختلفة.
- التوجه إلى الإنتاج للتصدير وتخصيص مساحات أو أقاليم لذلك.
- التوسع في منتجات الزراعة العضوية لمواجهة الطلب المتزايد عليها.
- الاهتمام بالتدريب والتأهيل والتطوير الإداري و الفني لأجهزة التصدير.

وأخيرا فانه ربما الأمر يستحق إذا وضعنا في الاعتبار أهداف ومرامي الاتحاد الأوربي في توفير أمنه السياسي والاقتصادي والثقافي وما يتطلبه ذلك من ضرورة التواجد القوى في دول الجنوب بحيث يستطيع إحداث التغيرات البنيوية في هذه الدول والضرورية لتحقيق هذا الأمن.

ثانياً : برامج التحرر الاقتصادي في مصر

تعد حركة المؤشرات الرئيسية لأي اقتصاد تعبيرا عن الحالة التي يمر بها هذا الاقتصاد، وتعبيرا أيضا عن مدى نجاح أو فشل الإدارة الاقتصادية الحكومية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى، في تحقيق التقدم لهذا الاقتصاد وبلوغ الأهداف الموضوعة سلفا لتحقيقها خلال عام أو أي فترة زمنية أخرى.

ومن ثم واجهت معظم الدول النامية مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين ظروفا قاسية تمثلت أهم مظاهرها في تراجع معدلات النمو وزيادة حجم الدين الخارجي وأعباء خدمته مع انخفاض عائدات البترول بنسبة كبيرة وارتفاع معدلات التضخم وانحفاض مستمر في قيمة العملات المحلية دون أن يصاحب ذلك زيادة في ميزانياتها وموازين مدفوعاتها .

وقد قاد كل ذلك لضغوط على الانفاق الحكومي وتقليص مقدار الانفاق المخصص لمختلف الخدمات الأساسية والدعم الموجه لهذه الخدمات وقد ترافق كل ذلك مع استمرار الانفجار السكاني وزيادة حدة مشكلة البطالة مما نتج عنه عجز شديد في مختلف القطاعات الاجتماعية مثل: التعليم والتدريب والإسكان والتأمينات الاجتماعية وغيرها, وهذا بدوره أدى إلى تفاقم ظروف المعيشة وتدنيها وتدهور في طريقه للانهيار الكامل فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي بشكل عام في مغظم الدول النامية.

أولاً. برامج التحرر الاقتصادي:

قررت مصر في عصر السادات التحول إلى النظام الرأسمالي وفض النظام الاشتراكي وأصبح الاقتصاد المصري في تلك الآونة اقتصادا مختلطا , فما زال القطاع العام موجودا والقوانين الاشتراكية موجودة وإلى جواره القطاع الاستثماري والانفتاح الاستهلاكي.

ثم جاءت مرحلة التحرر الاقتصادي ووجدت الدولة نفسها في مشكلة غاية في التعقيد وفي مواجهة موروثات الماضي ولم يكن هناك بد من دخول معركة الإصلاح.

وشأن كل الحكومات التي تتحول من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر بشكل مباشر فقد واجهت الحكومة المصرية العديد من التحديات في تلك الفترة منها:

1- الضغوط المستمرة من البنك الدولي وصندوق النقد للإسراع ببرنامج الخصخصة معتقدين أن سياسة التعويضات التي تمنح للعمال المسرحين كافية.

2- الضغوط لتخفيض سعر صرف الجنيه المصري لتشجيع الصادرات .

3- الإسراع بتعظيم دور القطاع الخاص في التنمية, فهم يرون ان حفز عملية الخصخصة وتعظيم دور القطاع الخاص سيكون له قدرة أكبر على تحقيق العوائد الاقتصادية وتؤدي إلى جذب رأس المال الأجنبي.

* ومن أهم مجالات التحرر الاقتصادي:

1- التسعير الاقتصادي.
2- الخصخصة.
3- إصلاح القطاع الخاص.
4- السياسات التجارية.

وسوف يتم عرض كل منهم بالتفصيل:

1- التسعير الاقتصادي (تحرير الأسعار)

يهدف التسعير الاقتصادي الى تحرير الأسعار من التسعير الاجتماعي التي كانت تنتهجه الدولة منذ ستينيات القرن العشرين, حيث كانت تقدم دعما ماليا لوحدات القطاع الصناعي حتى تتمكن من بيع منتجاتها بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية وذلك لاعتبارات اجتماعية وأدت هذه السياسة في النهاية إلى فقدان المنتجات الصناعية الميزة النسبية لهذا القطاع الصناعي الذي حولته الدولة إلى قطاع عام في الستينيات من القرن العشرين تحقيقا لأهداف الثورة من ضرورة سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج إلا أن المواءمة وتحقيق التوازن مابين متطلبات البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية كان من المستحيل تحقيقه ولذلك حدثت الاختلالات الكثيرة التي عانى منها هذا القطاع الإنتاجي الحيوي وكان لها انعكاسها المباشر على عجز الموازنة العامة المستمر.

ومع فترة الانفتاح في السبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين جاءت حالة تراجع الدور القيادي للقطاع العام في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي حيث تراجعت الاستثمارات الموجهة له وتم تنمية القطاعات الخدمية وتوجيه الاستثمارات لها على حساب القطاع الصناعي الإنتاجي مما أدى إلى أن لحقت به الكثير من المشاكل في ظل القيود السعرية التي تفرضها عليه الدولة وشارك في ضعف السياسة التسويقية وسوء إدارة المشروعات بوجه عام وقد كان لسياسة التسعير بوجه خاص أثار مباشرة على تدني كفاءة أداء القطاع العام وقدرته على توليد الأرباح , فالربح المتحقق من مشروعات القطاع العام يعد أحد المعايير الهامة في قياس نجاح المشروع وتحقيقه للأهداف الاقتصادية. ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

- ❖ عجزت الحكومة في الاستمرار على تحقيق الاتفاق الضمني ما بينها وبين فئات المجتمع بالثبات النسبي للأجور مقابل تثبيت الأسعار نتيجة اتساع نطاق الدعم وشموله كافة أوجه السلع والخدمات مع زيادة عدد السكان وزيادة عدد الداخلين الى سوق العمل سنويا.
- ❖ ارتفع معدل التضخم من 11% عام1976 إلى 20.1% عام 1984/83 إلى 25.4% عام 1990 قبل الاصلاح الاقتصادي .
- ❖ انخفاض القدرة على التصديرلعدم القدرة التنافسية بسبب انخفاض مستوى جودة المنتجات. حيث أدت سياسة التسعير إلى انعدام روح المنافسة بين الصناعات المتشابهة.
- ❖ بروز عدد من الظواهر أثرت بشكل سلبى في الاقتصاد المصري منها ظاهرة الدولرة وظاهرة الشركات المتعثرة وظاهرة الاختلالات التمويلية للقطاع الصناعي ولعل أخطر هذه الظواهر تمثل في ظاهرة الطاقات العاطلة بمعنى وجود خطوط إنتاج لاتعمل بطاقتها القصوى بل بنصف أو ربع طاقتها ما يعني أن هناك موارد غير مستغلة ما يمثل هدرا في الموارد الوطنية وترجع ظاهرة الطاقات العاطلة إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية بسبب المنتجات الرديئة وسوء إدارة القطاع العام الصناعي .

ومن هنا كان من الضروري اللجوء لسياسة التسعير الاقتصادي حيث تعتبر هذه الطريقة الوحيدة المتاحة لإعادة اعتبارات الكفاءة في انتاجية القطاع العام.

2- **الخصخصة:**

تعني الخصخصة في التعبير الاقتصادي نقل الملكية العامة أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص. تأخذ الخصخصة أسلوبين، الأول: هو بيع أصول مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. والثاني: هو أن تتوقف الدولة عن تقديم خدمات كانت تضطلع بها في السابق مباشرة وتعتمد على القطاع الخاص في تقديم تلك الخدمات.

وتوصف عملية الخصخصة اليوم بأنها ظاهرة عالمية، ويرجع تاريخ أول عملية للخصخصة في العالم، بمعنى قيام شركة خاصة بخدمة عامة كانت تضطلع بها مؤسسة حكومية، يرجع إلى سماح بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام 1676، أما استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول فقد بدأ في السبعينيات من القرن العشرين.

وكلمة الخصخصة صار لها أكثر من دلالة سياسية لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي كانت تتبع التخطيط المركزي، وكذلك ما تستهدفه الخصخصة من تسهيل اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر. وأصبحت الخصخصة من البنود الأساسية التي يتبناها

كل من البنك والصندوق الدوليين كإحدى المعالجات للأوضاع المالية المتدهورة في الدول النامية، حيث تمثل الملكية العامة في الدول النامية حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، الأمر الذي يدل على أن هناك العديد من المؤسسات العامة ما تزال في أيدي الحكومات.

أساليب التحول للملكية الخاصة:

يظن البعض عند الحديث عن الخصخصة أنها تتم عن طريق بيع الشركة لمستثمر أو عدة مستثمرين كمن يشتري سلعة من السوق، إلا أن تجارب الخصخصة والكتابات الاقتصادية أكدت تعدد أساليب الخصخصة، وطرق تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، ويتوقف استخدام الأسلوب المتبع في الخصخصة على عدة معايير من أهمها: حجم الشركة، وفلسفة الدولة التي تحكم عملية الخصخصة، وقدرة السوق على استيعاب الشركات المطروحة والعائد الذي ترغب الحكومة في تحقيقه، وتوفر البيئة التنظيمية والتشريعية للخصخصة.

وتتمثل أساليب الخصخصة وآلياتها الشائعة في العالم في الآتي:

1- بيع وحدات القطاع العام

ويعد هذا الأسلوب هو الأكثر انتشارًا في العالم (كما في مصر مثلاً)، ويتم تنفيذه بأشكال مختلفة، ويمكن أن يكون البيع جزئيًا بمعنى طرح جزء فقط من رأس مال المنشأة للبيع، ويمكن أن يكون كليًا بطرح الشركة كلها مرة واحدة. وتتخذ عملية البيع عدة أشكال من أهمها:

1- طرح الجزء المراد بيعه أو الشركة في صورة أسهم للاكتتاب العام في البورصة، حيث يتم تقسيم رأس المال إلى حصص تسمى أسهمًا، وطرحها للراغبين في الشراء عن طريق البورصة، وذلك بعد تحديد حد أدنى للسهم لا يجوز البيع بأقل منه مع منح الراغبين في الشراء فرصة للمزايدة عليه، وفي حالات أخرى يتم ترك الحرية للسوق في تحديد سعر السهم فيما يسمى بنظام السعر الاستكشافي.

2- ومن الأشكال الأخرى لبيع الوحدات العامة البيع المباشر للقطاع الخاص؛ حيث تقوم الحكومة بالتفاوض المباشر مع مستثمر أو عدد من المستثمرين الراغبين في شراء الوحدات عن طريق المناقصات أو المزايدات والعروض للتوصل للسعر المناسب الذي يرضي الطرفين، مع الالتزام بقوانين الدولة في هذا الشأن، وهو ما يعرف بنظام البيع لمستثمر رئيسي أو استراتيجي.

3- وهناك شكل ثالث يتمثل في تحويل العاملين بالشركة إلى مساهمين عن طريق السماح لهم بشراء أسهم الشركات، وغالبًا ما تلجأ الدولة في هذه الحالات إلى تقديم تسهيلات للعاملين

تتمثل في تخفيض سعر السهم أو السماح بسداد قيمة الأسهم بالتقسيط على عدة سنوات، وأحيانًا ما تلجأ الحكومات إلى هذا الأسلوب في بعض المشروعات الحيوية. وقد تقوم الحكومة بتمليك الشركة كلها أو جزء منها للعاملين طبقًا لفلسفتها في الخصخصة.

4- ويعتبر مقايضة الشركات بالديون الخارجية أحد أشكال البيع؛ حيث تقوم الدولة بمقايضة ديونها الخارجية أو جزء منها مقابل أصول من القطاع العام، يحصل عليها المستثمرون الذين يقومون بشراء تلك الديون.

5- ويبقى شكل آخر هو نظام الصكوك أو الكوبونات وهو الشكل الذي ظهر في أوربا وخاصة تشيكوسلوفاكيا ويقوم على أساس أن لكل فرد من الشعب الحق في الحصول على نسبة من رأس المال في المشاريع التي ستتحول للقطاع الخاص باعتبار أن الحكومة ليست مالكة بل هي تدير فقط نيابة عن الشعب، ولذا يتم توزيع كوبونات على المواطنين تمنحهم ملكية عدد من الأسهم أو الدخول في مزادات عامة للحصول على عدد من الأسهم.

2- التعاقد أو خصخصة الإدارة

في هذا الشكل تبقى ملكية رأس مال الشركات في يد الدولة في حين تتنافس وحدات القطاع الخاص على الحصول على عقود تخولها حق الإدارة لحساب الدولة مقابل مزايا معينة كحصة في الربح أو الإنتاج.. وهذا الأسلوب أقل إثارة للجدل من الأسلوب السابق ذكره ويتم عن طريق المناقصات العامة من خلال عقود إدارة للوحدات أو عقود تأجير لخطوط الإنتاج مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة، وقد طبقت الصين هذا الأسلوب.

3-السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطات يحتكرها القطاع العام

ذلك بهدف توسيع مدى المنافسة وتحسين الأداء ويتم ذلك عن طريق إصدار القوانين المؤيدة لذلك وإزالة القيود التي تحول دون دخول القطاع الخاص هذه الأنشطة -مثل صناعة السلاح- وهذا يؤدي مع مرور الوقت لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والخصخصة على المدى الطويل دون الحاجة لتغيير ملكية المنشآت العامة؛ ولذا فهو يسمى بالخصخصة التلقائية.

4-أسلوب البناء - التشغيل - التحويل :"B.O.T"

وهو يعني السماح للقطاع الخاص بإقامة مشروع معين دون مقابل واستغلاله لمدة معينة على أن يتم تسليمه بعد ذلك للحكومة، وربما لا يهتم المستثمر بتدريب العاملين في المشروع ويهمل صيانته عند اقتراب التسليم، لكن هذا الأسلوب لا يمكنه من السيطرة الدائمة على المشروعات الاستراتيجية

كما أنه يعفي الدولة من الإنفاق على مشروعات جديدة. ومثال ذلك مشاريع الطرق السريعة في ماليزيا.

5- أسلوب البناء – التشغيل – التمليك

وهو يختلف عن الأسلوب السابق في أن يسمح للمستثمر بتملك المشروع وعدم تسليمه للدولة بعد فترة.

6- أسلوب البناء – التشغيل – التمليك - التحويل

وهو يختلف عن الأسلوبين السابقين في أن المستثمر يتملك المشروع لفترة معينة بعد قيامه ببنائه ثم يقوم بتحويله إلى الدولة.

ومما لا شك فيه أن نجاح عملية الخصخصة في أي دولة من الدول تحكمه مجموعة من الضوابط التي يجب أن تتوفر قبل البدء فيها، وتتمثل هذه الضوابط في حماية الملكية الخاصة من التأميم أو المصادرة، وتوفر النظم القانونية الصالحة لنمو القطاع الخاص بمعنى وضوح القوانين الاقتصادية وملاءمتها للواقع الاقتصادي والسياسي، وسرعة التقاضي، وإقرار قانون للعمل ينظم العلاقة بين المنتجين والعمال ويراعي العدالة والوضوح، يُضاف إلى ذلك توفر إدارة حكومية جيدة وحازمة تقضي على الفساد وترفع من شأن القانون وتتمتع بجهاز إدارة على مستوى عالٍ من الكفاءة والنزاهة، فضلاً عن توفر شبكة من البنية التحتية والمرافق الأساسية من كهرباء واتصالات وصرف صحي وطرق ومواصلات وتأمين ونظام معلومات وموانئ وهيكل مالي ومحاسبي جيد، ولا شك أن كل هذا يتطلب سياسات اقتصادية واضحة ومحددة تؤمن بمبدأ التدرج في بيع الوحدات وإصلاح الهياكل المتعثرة منها، وتوفر الرقابة الصارمة على عمليات التقييم والتسعير، فضلاً عن الشفافية في جميع المراحل وفي كل الأوقات ووجود سوق رأسمالي قوي ونشط .

وقد بدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون 203 لسنة 1991 الذي سمى قانون قطاع الأعمال العام على أساس نوعي من خلال 17 شركة قابضة في مختلف الأنشطة ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها في نفس المجال ومن أهم عناصر هذا القانون:

1- الفصل بين الملكية والإدارة من خلال الشركات القابضة كما تم الفصل بين موازنات الشركات والموازنة العامة للدولة .

2- أوكل القانون للشركات القابضة التي استحدثها للإشراف على الشركات التابعة طرح نسبة من رأسمال الشركات التابعة لاتتعدى 49% من أسهمها للبيع (وقت صدور القانون) .

3- أعطى القانون للشركات القابضة حق تصفية الشركات الخاسرة بالإضافة إلى إمكانية تأجير خطوط الإنتاج أو تشغيلها لحساب الغير.

وقد جاءت المحاور الأساسية التي كفلها القانون لتحرير القطاع العام كما يلى:

- ❖ توفير إدارة من الخبراء والمتخصصين بمجالس الإدارة والجمعيات العمومية لشركات قطاع الأعمال العام والتابعة لاتقل في نوعيتها وكفاءتها عن الإدارة المستخدمة في المشروعات الخاصة مع تمتعها بحريات في الإدارة مماثلة لنظيرتها في المشروعات الخاصة.
- ❖ تحفيز الشركات لزيادة الإنتاج ورفع مستوى جودته وترشيد التكلفة وتنمية امكانيات التطوير والتحديث ورفع الكفاية الإنتاجية وقدرات التسويق والتصدير والمنافسة محليا ودوليا.
- ❖ حصر الأصول غير المستغلة لتحميلها تحميلا اقتصاديا مناسبا أو لتأجيرها أو لتسييلها واستخدام حصيلتها في تخفيض المديونية الخارجية والداخلية.
- ❖ بيع الأسهم المملوكة في الشركات المشتركة.
- ❖ التفاوض مع البنوك لإعادة جدولة الديون من أجل إصلاح الاختلالات الهيكلية التمويلية.
- ❖ حصر وتصنيف المخزون السلعي والعمل على التخلص من الراكد منه.
- ❖ تنشيط تحصيل المديونية وتصحيح أوضاع الشركات المتعثرة وترشيد التكاليف وعلاج أسباب الخسائر والارتقاء بمستوى الجودة.

وقد هدفت الحكومة من وراء توسيع قاعدة الملكية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.
- ❖ الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها.
- ❖ إتاحة الفرصة للإتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.
- ❖ توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل في الاستثمار الوطني.
- ❖ زيادة فرص العمل.
- ❖ تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة .

❖ تنسيط سوق المال.

***المبادىء الأساسية لتنفيذ برنامج الخصخصة:**

جاءت المبادىء الأساسية لتنفيذ برنامج الخصخصة في برنامج الحكومة كما يلي:

- لايجوز أن يتمتع مشتري وحدات قطاع الأعمال العام الاقتصادية بأى شكل من أشكال الاحتكار أو أى مزايا خاصة مثل الحماية من المنافسة أو امتيازات أو أسعار تفضيلية للمدخلات أو تمويل حكومي في صورة قروض مباشرة أو ضمانات حكومية للقروض المصرفية.
- يمنح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة , وسوف يترك لهم الحرية في تحديد الحجم الأمثل للعمالة ويستثنى من ذلك قطاع الخدمات العامة.
- لا يجوز للشركة القابضة التمتع بحقوق تصويت خاصة إذا تم بيع أغلبية أسهم الشركة التابعة للقطاع الخاص إلا إذا كانت الشركة التابعة ذات أهمية خاصة للدولة.
- لا تخصص أى استثمارات بهدف التوسع إذا تقرر طرح إحدى الشركات أو أسهمها للبيع ويقتصر الاستثمار على أعمال الصيانة وتنفيذ خطة الإصلاح الهيكلي.
- يتم البيع نقدا أو على شكل مبادلة قيمة الأسهم المباعة بجزء أو كل من أرصدة الديون على الشركة واستثناءا من ذلك يجوز أن تباع الأسهم للعاملين بالتقسيط وفي هذه الحالة لاتنتقل ملكية الأسهم للمشترين من العمال إلا بعد سداد القيمة المتفق عليها بالكامل.
- يجب أن تتاح الفرصة المتكافئة ودون تمييز لكل من يرغب في شراء جزء أو كل الأسهم في بعض الشركات وذلك دون إخلال بالقيود القانونية المفروضة بالنسبة لملكية الأجانب أو الأسباب التي تتعلق بالأمن والنظام العام.
- تتاح المعلومات بالكامل عن جميع مراحل البيع (التقييم – بدء وانتهاء التفاوض – محتويات العقود – موعد إنهاء البيع والتحصيل) لكل من يرغب في الحصول عليها وذلك فيما عدا البيانات التي تفرضها الطبيعة الخاصة لسرية المعاملات المتعارف عليها في الأسواق.
- حظر البيع المباشر أو المفاوضات مع طرف دون غيره إلا بعد الحصول على عطاءات معلنة.

وقد أفرز تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر العديد من المشكلات لعل أبرزها مشكلة الاستغناء عن العمالة , وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون العمل رقم 137 لسنة 1981 لايسمح بإنهاء خدمة العاملين لأسباب اقتصادية ويمنع القانون أيضا تسريح العاملين نتيجة لتوقف الإنتاج كليا أو جزئيا أو بسبب تغير النشاط إلا بعد الحصول على موافقة لجنة خاصة تتجه عادة إلى المحافظة على الوضع القائم.

3- إصلاح القطاع الخاص

تستهدف كل برامج التحرر الاقتصادي تعظيم دور القطاع الخاص لإرساء مبدأ الكفاءة بعد أن انسحبت الحكومة من النشاط الاقتصادي خاصة من القطاعات الانتاجية والخدمية وقيام تلك القطاعات بإدارة أعمالها بأساليب إدارة الأعمال الخاصة التي ترتكز على العائد الاستثماري.

ومما لاشك فيه أن تعظيم دور القطاع الخاص لم يكن هدفا في حد ذاتة إنما ينبغي أن يكون الطريق لزيادة الكفاءة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلى سوق العمل وتخفيض البطالة السافرة والمقنعة وزيادة الصادرات وخفض الواردات وبالتالي تقليص العجز في ميزان المدفوعات إلى أدنى حدود ممكنة مما يساعد في تحقيق معدلات نمو متواصل قابلة للتزايد المستمر.

وفي النهاية الوصول للهدف الأسمى أو الحلم البعيد وهو مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري الذي قام بدور أيوب في كافة مراحل تطور الاقتصاد المصري من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

4 – السياسات التجارية

جاءت عملية التحرر الاقتصادي متزامنة مع انتهاء مفاوضات أوروجواى وانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية , هذا بالإضافة إلى أن جودة المنتج أصبحت ضرورة لإرضاء المستهلك المصري نفسه .

ومن هنا هدفت عملية إصلاح قطاع التجارة الداخلية إلى ضبط مواصفات السلع المصرية مع المواصفات الدولية, وتطبيق القرارات الخاصة بمطاردة السلع مجهولة المصدر وغير المطابقة للمواصفات, ودعم الغرف التجارية وإصدار التشريعات اللازمة لضبط التعامل داخل الأسواق, وإحكام الرقابة على الأسواق والمعاملات التجارية, وتنمية الحركة التعاونية وإبراز أهمية دور الجمعيات الاستهلاكية في توزيع السلع لمحدودي الدخل.

أما سياسات تحرير التجارة الخارجية في إطار عملية التكييف الهيكلي فقد كانت أساسية وضرورية خاصة في ضوء القيود الكثيرة التي كانت تعاني منها سواء الجمركية وغير الجمركية أو تعدد أسعار الصرف أو انخفاض مستوى الإنتاجية وانخفاض القدرة على التصدير.

ثانياً. جهود الحكومة:

إن الوضع في مصر لم يكن أفضل حالا من غيرها من الدول النامية ولكى تنهض باقتصادها وتحقق معدلات نمو سريعة وفق خطط وبرامج محددة سعت إلى تطبيق برامج وسياسات االتحرر الاقتصادي خلال تلك الفترة, لذلك فإن متابعة أداء الاقتصاد المصري والبيانات الفعلية الرسمية المعبرة عن أدائه، ومقارنتها بالوعود الحكومية وببعض التصريحات الراهنة بشأن الأهداف الاقتصادية المنشودة، هو أمر مهم لتحليل أداء الاقتصاد والإدارة الاقتصادية الحكومية.

ومع دخول رجال اعمال الى وزارات الصحة والاسكان والسياحة، ينتظر ان تعجل الحكومة بتحرير قطاع الخدمات في اطار برنامج "ادارة اصول الدولة".

وتتوقع الحكومة أن نسبة النمو في الاقتصاد المصري قد تزيد عن 5.5% في السنة المالية المنتهية في يونيو المقبل، وقد تقل نسبة التضخم عن 4%. الا ان توقعات المؤسسات الدولية تشير الى نسبة نمو تقل قليلا عن 5% للعام المالي الحالي 2006، على ان تزيد عن 5% في عام 2007. اما نسبة التضخم فيتوقع ان تظل فوق 4% لفترة.

إلا أن التحدي الاساسي أمام الحكومة يكمن في توفير فرص العمل لما بين 550 الف الى 650 ألف يدخلون سوق العمل سنويا.

وثمة سؤال يطرح نفسه مؤداه: متى تستطيع الإدارة الحكومية في مصر أن تحقق لجميع مواطنيها الرفاهية والرخاء الموعود والذي طال انتظاره منذ أكثر من خمسين عاما, وهل ستصبح مصر بعد الإصلاح مثل دول أخرى كانت أوضاعها أكثر تدنيا مثل: ماليزيا وتايوان وكوريا والهند وغيرها ممن لايملكون شيئا يمكن أن يقارن بما تمتلكه مصر من موارد طبيعية وبشرية وتاريخ وحضارة ؟

وبصفة عامة يمكن القول بأن الإدارة الحكومية في مصر قد اتخذت عدة خطوات أملا في الوصول إلى هذا الهدف منها:

1- فتح مجالات الاستثمار:

يتوقف التقدم الاقتصادي إلى حد كبير على معدل الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية سواء تم ذلك عن طريق: 1

أ- المصادر الداخلية:

- الغطاء النقدي من الذهب والعملات الأجنبية: وهى عبارة عن أموال مدخرة في شكل غطاء نقدي من العملات الأجنبية والذهب.
- المدخرات الوطنية الاختيارية: معدل الادخار بالنسبة للأفراد.
- المدخرات الوطنية الإجبارية: السياسة الضريبية.
- القروض الداخلية: السندات الحكومية وأذون الخزانة.
- التضخم النقدي: إصدار كميات إضافية من النقد.

ب- المصادرالخارجية:

- حصيلة الصادرات.
- المعونات والقروض الأجنبية.
- الاستثمارات الأجنبية الخاصة.
- الاقتراض من المؤسسات الدولية.

وقبل أن تعمل مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية فإنه من المهم للغاية أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بوقف نزف الأموال منها إلى الخارج حيث تشير البيانات الرسمية الواردة في النشرة الإحصائية للبنك المركزي، وفي النشرة الاقتصادية لوزارة التجارة الخارجية(سابقا)، إلى أن

صافي الاستثمارات من مصر إلى الخارج قد بلغ 1493 مليون دولار في العام المالي 2002/2001، مقارنة بعجز قيمته نحو 481، 3273، 1280 مليون دولار في الأعوام المالية 1999/1998، 2000/1999، 2001/2000 على التوالي. وهذا يعني أن هذا النزيف للأموال التي تخرج من مصر يبلغ أضعاف قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق إليها والتي لم تتجاوز في الأعوام المالية الثلاثة المذكورة نحو 2733 مليون دولار، مقابل خروج أموال بلغت 6046 مليون دولار في هذه الأعوام الثلاثة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأموال التي تخرج من مصر لابد وأن تتحول أولا إلى عملات حرة حتى يمكنها الخروج إلى الأسواق الأجنبية، وبالتالي فإنها تساهم بصورة أساسية في خلق طلب على الدولار والعملات الأجنبية الأمر الذى يتسبب في حدوث اختناقات في سوق الصرف، ويتسبب أيضا في الضغط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية الأخرى.

وفيما يتعلق بنسبة صافي الاستثمارات الأجنبية فقد بلغ 3.09 مليار جنيه عام 2005 مقابل 6.1 مليار جنيه عام 2006 (وفقا لوزير الاستثمار – جريدة روزاليوسف 18 سبتمبر 2006).

كما تجدر الإشارة إلى ان النمو الحقيقي في الناتج المحلي من السلع والخدمات يأتي من رفع كفاءة ومستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي القائم، ومن الاستثمارات الجديدة، بما يؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي قوي للناتج المحلي الإجمالي ولذلك فإن أي محاولة للنهوض بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لابد أن تبدأ بإنعاش الاستثمار ورفع معدله بشكل جوهري.

أما التصور بأنه يمكن معالجة ضعف الاستثمارات الوطنية وعجزها عن تحقيق معدل مرتفع للنمو من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن ذلك لن يحدث إلا بالاعتماد على أنفسنا وعلى استثماراتنا، والعمل على جذب الشركات الكبرى دولية النشاط على ضخ استثماراتها لمصر للمشاركة في جني ثمار الازدهار والنمو السريع , وهذا يعني بوضوح أن المهمة الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن هي دراسة كيفية زيادة نسبة الاستثمارات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي, وحتى يمكن تحقيق ذلك بدون اللجوء للاستدانة فإنه من الضروري العمل بمرونة وكفاءة وبكل الوسائل الممكنة والتي لا تتناقض مع اعتبارات النمو، على رفع معدل الادخار المحلي الذي يعد واحدا من أدنى معدلات الادخار في العالم، حيث بلغ معدل الادخار المحلي، أو نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نحو 15.2% في العام المالي 2005/2004 (وفقا لتقرير التنمية

البشرية 2005) في حين يبلغ معدل الادخار المحلي في العالم عموما نحو 23% من الناتج العالمي.

كما أن الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، تعتمد على تحقيق معدلات مرتفعة للادخار المحلي تمول بها معدلات مرتفعة للاستثمار الذي يعد أساس نمو الاقتصاد الوطني لأي دولة. وعلى سبيل المثال، فقد بلغ معدل الادخار المحلي الإجمالي في عام 2000، نحو 50%، 47%، 40%، 37%، 32%، 31%، 31%، 30% في كل من سنغافورة وماليزيا والصين وإيرلندا وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايلاند وفنلندا بالترتيب.

ورغم أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج تؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار المحلي المصري إلى 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا المعدل يبقى متدنيا بدوره، مقارنة بمعدل الادخار العالمي وبمعدلات الادخار في الاقتصادات سريعة النمو, ولأن الفقراء الذين يكفي دخلهم بالكاد لضروريات الحياة لا يدخرون، فإن الفئات المسئولة عن الادخار في مصر هي الطبقة الوسطى وبالذات شرائحها الأعلى دخلا، والطبقة العليا نفسها بصورة أساسية.

وتعد العوامل الأكثر أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية لأي سوق هي:

1- ضبط المواصفات القياسية بالنسبة للسلع المنتجة في هذه السوق حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة.

2- ضمان عدم التجاوز على حقوق الملكية الفكرية.

3- سهولة إجراءات تسيير الأعمال فيه بصورة توفر الوقت والجهد وتغلق الكثير من أبواب الفساد الذي تتزايد فرصه كلما تعقدت الإجراءات البيروقراطية.

4- انفتاح السوق المحلية على العالم لضمان سهولة الحصول على السلع الأولية والوسيطة من جهة، وضمان سهولة التسويق الخارجي للسلع المنتجة من جهة أخرى.

5- ارتفاع مستوى الشفافية وتوافر آليات شعبية ورسمية فعالة لمكافحة الفساد. 6

6- توافر قوة العمل متنوعة المهارات وبأجور تمكن من يوظفها على الإنتاج بشكل تنافسي.

7- توافر الشريك المحلي الكفء الذي يحترم حقوق شريكه الأجنبي.

8- وجود نظام فعال لمنع التهريب السلعي حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة على أسس واضحة.

هذا وتتوافر العديد من هذه العناصر بالفعل في مصر، لكن هناك أيضا الكثير من العناصر التي تحتاج لتطوير جدي, كما أن الإدارة الاقتصادية المصرية واتحادات رجال الأعمال يجب أن تتحرك بشكل أكثر فعالية، ويجب أن تقدم هي نفسها النموذج في القناعة بمناخ الاستثمار من خلال استثمار أموالها وليس أموال البنوك فقط وعندما يحدث هذا الاستثمار الخاص المصري فإنه يمكن أن يساعد على تحقيق نمو أسرع للاقتصاد المصري بما يشجع المستثمرين العرب والأجانب على ضخ استثماراتهم المباشرة إلى مصر.

والحقيقة أن التعويل على الميزات المالية فقط في جذب الاستثمارات الأجنبية ليس كافياً، لأن تلك الاستثمارات تتحرك نحو الأسواق التي تتوافر فيها العناصر التي تم الإشارة إليها سلفا, وإذا توفرت ميزات مالية إضافة للعناصر الأساسية المكونة لمناخ استثماري جيد فإن ذلك يشكل عوامل إضافية مشجعة لجذب الاستثمارات.

ويمكن القول أن تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسعى الحكومة من خلال آليات وبرامج تنفيذية تؤدي إلى تدفقها إلى مصر هو أمر مشروط بتحسين بعض شروط مناخ الاستثمار، ومشروط أيضا بكفاءة وفعالية الإدارة الاقتصادية ونخبة رجال الأعمال ومنظماتها المختلفة.

2- تحسين الميزان التجاري السلعي والخدمي:

شهد الميزان التجاري وفقا للبيانات الحكومية تحسنا مطردا حيث تراجع العجز التجاري المصري من 11472 مليون دولار في العام المالي 2000/1999، إلى 9363 في العام المالي 2001/2000، وواصل التراجع ليبلغ 8001 مليون دولار في العام المالي 2002/2001. وإن كانت عمليات تهريب السلع الأجنبية إلى داخل مصر، تشكل عمليات استيراد غير متضمنة في الميزان التجاري الرسمي, ولو احتسبت قيمة الواردات المهربة فإن العجز التجاري المصري سيرتفع كثيرا كما أن البيانات الخاصة بالصادرات المصرية تثير الكثير من التساؤلات.

ويظل الفائض الضئيل في الميزان الجاري معتمدا على عائدات السياحة التي تعوض عجز الميزان التجاري مع قوة الطلب المحلي الا ان الحكومة تامل في ان يؤدي النمو الاقتصادي الى المساهمة في سد العجز وزيادة الفائض، خصوصا مع استمرار اصلاح الضرائب والجمارك.

3- تشجيع الصادرات:

تشير بيانات الحكومة إلى أن قيمة الصادرات تمثل نسبة 31% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 / 2005 والبالغ قيمته 536.4 بليون جنيه بينما تبلغ نسبة الواردات

32.6 % (وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي 2005) وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض العجز في الميزان التجاري المصري، جاء كنتيجة للتحسن الكبير في أسعار النفط وإيرادات مصر من تصديره منذ النصف الثاني من عام 1999 وحتى الآن، وأيضا كنتيجة لتقليص الواردات المصرية إضافة إلى زيادة ملحوظة في عائدات السياحة وقناة السويس.

أما بالنسبة لتجارة الخدمات فإن مصر تحقق دائما فائضا في الميزان التجاري لها بسبب صادراتها من خدمات السياحة والنقل وإيرادات قناة السويس, وقد بلغ 55.1 % من إجمالي الناتج المحلي (وفقا لتقرير التنمية البشرية 2005)

4- تقليص حجم الديون الخارجية والمحلية:

ظلت الديون الخارجية المصرية تتخذ اتجاها تراجعيا منذ حرب الخليج الثانية وما تلاها من تطبيق برامج التحرر الاقتصادي في مصر، وما ترتب على كليهما من إسقاط جانب مهم من الديون الخارجية لمصر.

وقد بلغت نسبة الديون الخارجية لمصر إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المصري نحو 40.8 % في العام المالي2003/2002 بينما كانت 32.6 % في العام المالي 2002/2001، مقارنة بنحو 28.5% في العام المالي 2001/2000.(وفقا لتقرير التنمية البشرية 2005) ورغم هذه الزيادة الكبيرة في الديون الخارجية المصرية فإنها ما تزال عند حد الأمان.

5- تحرير سعر الصرف

اتجهت الحكومة إلى تحرير سعر الصرف منذ يناير 2003 بهدف تداول الجنيه المصري بحرية وبتدخل محدود من جانب السلطات النقدية للمحافظة على السعر المرتبط بالدولار.

بينما أكدت ندوة اقتصادية عقدت بأكاديمية السادات للعلوم الادارية في مارس عام 2003 عن "آثار تحرير سعر الصرف على الاقتصاد المصري" أن توقيت تعويم الجنيه في مصر غير مناسب في ظل أجواء الحرب التي تعيشها المنطقة العربية والتي تلقى بآثارها السلبية على الاقتصاد العربي بالاضافة الى ضعف البنية الاقتصادية المصرية. وأن الاقتصاد المصري يعاني من نقاط ضعف في الأداء وهو ضعف أدائه التنموي منذ عشرين سنة وان متوسط نمو دخل الفرد ما بين 2 ،1 % فقط مما يعكس ضعف الأداء الادخاري بالنسبة للناتج المحلي الذي وصل 10% في حين بلغت الاستثمارات 16% بالاضافة الى توقف التصنيع وارتفاع الديون والفقر كما أن

معدلات البطالة تصل الى مابين 15 : 20% أي نحو من 4 : 5.4 ملايين عاطل وبلغت معدلات الفقر 48% الى جانب ترد في الخدمات والمرافق العامة

وأن أزمة سعر الصرف المصري ستظل دائمة طالما أن العرض من النقد الأجنبي لا يكفي الطلب وانها تحتاج الى جهد طويل وجاد لمواجهة الفجوة الهيكلية في سوق النقد الأجنبي، وأن فجوة الدولار تقدر بنحو 7 مليار دولار واذا تم ضبط الطلب يمكن السيطرة على الفجوة من خلال ترشيد الاستهلاك الترفي الذي يقدر بنحو 4 مليارات دولار بالاضافة الى الحد من المضاربة والهروب بالعملة، الى جانب تحسين أداء الاقتصاد العيني وزيادة الانتاجية والاتساق بين السياسات الاقتصادية. فأزمة النقد الأجنبي لا تحل بسياسات مالية أو نقدية وانما بالاقتصاد العيني.

ثالثا : القطاع الزراعي في ظل برامج التحرر الاقتصادي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر تقدم الزراعة غاية في حد ذاته تسعى إلى تحقيقه الكثير من الدول , هذا بالإضافة إلى أنه شرط لنجاح برامج التصنيع إذ يصاحب التقدم الزراعي زيادة في مقدرة السكان الزراعيين على الاستهلاك وعلى ذلك فإن تنفيذ بعض مشروعات التنمية الزراعية يساعد على إجراء التصنيع.

فالزراعة هى المورد الأول الذي تستطيع أى دولة أن تستمد منه ما يعينها على تحقيق برامج التنمية في قطاعات الاقتصاد المختلفة كالصناعة والتجارة والخدمات العامة, ومن ثم فإن أى تقدم يلحق بها سوف يؤثر بطريق مباشر في الاقتصاد الوطني لأى دولة ويساهم في تحقيق الرفاهية لمواطنيها.

وقد ارتبطت مصر وحضارتها بالزراعة منذ عصر الفراعنة، وابتكر المصري القديم الآلات الزراعية, وقد عنى المصريون بتصوير العمليات الزراعية من حرث وري وحصاد وتخزين على جدران معابدهم كما وضعوا أساس التقويم الزراعي، فكانت مصر أول دولة نظمت فيها الزراعة بمواعيد .

واستمر النشاط الزراعي يشكل ركيزة الحضارة والاقتصاد عبر العصور التاريخية المتتالية .. ففي عصر البطالمة اتسعت مساحة الأراضي الزراعية وتنوعت المحاصيل المزروعة.

كما حققت مصر فى العصر الإسلامي تقدماً متواصلا فى مجال الزراعة فتم استصلاح الأراضي , واستمر الاهتمام بزراعة الحبوب وأدخلت زراعة الأرز والذرة الشامية وانتشرت زراعة البقول وزراعة القطن التى اذرهرت فى مصر .

وفى العصر العثماني وخلال القرن التاسع شهدت مصر ثورة فى مجال الزراعة والري فقد تمت إقامة العديد من مشروعات الري الكبرى، مما أدى إلى توفير المياه اللازمة وساهم فى زيادة مساحة الأراضى الزراعية ، وقد ترتب على تنفيذ هذه المشروعات زيادة مساحة الأراضى الزراعية من حوالي 2 مليون فدان عام 1813 إلى نحو 4 ملايين فدان عام 1952 .

ومنذ قيام ثورة يوليو 1952 وحتى الآن تواصل الاهتمام بقطاع الزراعة والعمل على تطوير وتنمية هذا القطاع الهام. حيث تبلغ مساحة الأرض المزروعة فى مصر 8.113 مليون فدان (وفقا لتقرير التنمية البشرية 2005).ويبلغ الناتج الزراعي الإجمالي 16.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2005/2004 .

ويؤدى قطاع الزراعة دورا رئيسياً فى تمويل قطاعات الإنتاج والخدمات ، وفى تحقيق الأمن الغذائي حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي عام2003 – 2004 من القمح حوالي 58% ، من الخضر 100% ، من الأرز 100% ، من اللحوم الحمراء75% ، من الأسماك واللبن الطازج والبيض 100% ، من السكر 80 %**كما** بلغت الصادرات السلعية الزراعية نحو 820 مليون دولار عام 2004/2003. وقد حققت مصر عام 2004/2003 المركز الأول على مستوى العالم فى إنتاجية محاصيل الأرز وقصب السكر والذرة الرفيعة ، والمركز الثاني في إنتاجية الفول السوداني .

كما يساهم القطاع الزراعي في دعم الدخل القومي ، حيث يساهم بنحو 20 % من إجمالي الصادرات، كما يعمل به حوالي 34 % من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد القومي حيث يبلغ عدد المشتغلين بأنشطة الزراعة والصيد نحو 5.206.000 مشتغل بنسبة 29.9% من إجمالى المشتغلين (2004). كما نجح القطاع من خلال تحديث الزراعة واستجابة المزارعين لنتائج البحوث والإرشاد الزراعي والتكنولوجيا الحديثة والمحفزات السعرية في تحقيق إنجازات واضحة وملموسة في مجال التنمية الزراعية النباتية والحيوانية الرأسية والأفقية.

وقد رسمت مصر عدة سياسات في إطار برامج التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة توضح من خلالها أسس ومجالات التنمية الزراعية على ضوء احتياجات اقتصادها هادفة بذلك إلى تحقيق الاستثمار الاقتصادي الفعال لمواردها الطبيعية والبشرية على السواء.

وبهدف زيادة الإنتاج الزراعي اتخذت الإدارة الحكومية عدة خطوات منها:

أ- التوسع الأفقي: وذلك بزيادة المساحة المزروعة عن طريق استغلال الأراضي البور والصحراوية, واستغلال مياه النيل أقصى استغلال ممكن.

ب- التوسع الرأسي: عن طريق زيادة انتاجية الأراضي المنزرعة ورفع معدل انتاجية الفدان باستخدام الوسائل العلمية في طرق الزراعة وأساليبها وإعادة دراسة نمط الإنتاج الزراعي بحيث يمكن الأخذ بميدأ توزيع الإنتاج والتوسع في إنتاج السلع الزراعية التصديرية, كذلك يمكن استخدام الوسائل العلمية في تنمية الثروة الحيوانية وزيادتها.

وفي نفس الإطار سعت إلى خفض نفقات الإنتاج الزراعي عن طريق:

أ – خفض أو تحديد القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية.

ب– خفض نفقات مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوي وسماد ومبيدات وغيرها.

ج– رفع الكفاية الإنتاجية للمزارعين بتقليل عدد المشتغلين بالزراعة وذلك بزيادة المساحة المنزرعة, وإقامة المشروعات الصناعية التي تمتص بعض العمال الزراعيين.

لكن مثل هذه النتائج لم تتحقق ومع ذلك وسعت الحكومة أيضا إلى تدعيم التصنيع الزراعي بهدف زيادة قيمة الإنتاج الزراعي مما يساعد على إقامة مشروعات زراعية كبيرة تساعد على امتصاص فائض الأيدي العاملة الزراعية والحد من البطالة المقنعة والموسمية.

ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد في برامج التحرر الاقتصادي فقد نجح في تحرير الاقتصاد الزراعي المصري من كل صور التدخل الحكومي حيث أصبح القطاع قطاعا خاصا يدار وفقا لآليات السوق الحرة ومبدأ الميزة النسبية، وأصبح المزارع حرا في أن يزرع ما يشاء من محاصيل ويسوق محصوله بالأسلوب الذي يراه ملائما ويقتصر دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي حاليا على البحوث والإرشاد الزراعي وإعداد الدراسات الاقتصادية والسياسات والتشريعات الزراعية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة وتهيئة المناخ من أجل إحداث انطلاقة قوية لهذا القطاع بغرض تحقيق طفرة كبيرة في الانتاج الزراعي كما ونوعا مما يعود على العاملين في هذا القطاع بالنفع من ناحية وعلى مؤسساتها المختلفة واقتصادها الوطني من جهة أخرى إلا أنه توجد بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة لتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي على القطاع الزراعي , ولاشك أن هذه الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي على كافة أطراف العملية الإنتاجية الزراعية سواء كان منتجا أو مستهلكا ومن هنا كان لزاما استعراض بعض هذه الآثار على النحو التالى :

أولاً. الآثار الاقتصادية لبرامج التحرر الاقتصادي على قطاع الزراعة.

شهد عقدا الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين في مصر سياسة إصلاح مسار اقتصادها وإعادة هيكلته تمشيا مع الاتجاه العالمي لتحرير الاقتصاد والتجارة.

ولقد ارتكزت برامج الاقتصادي والتكيف الهيكلي على تحرير أسعار أدوات الإنتاج ومستلزماته وإفساح المجال للقطاع الخاص لدخول الأعمال الزراعية من استثمار وتسويق ومتاجرة وحل المؤسسات والشركات الحكومية وتصفيتها وبيعها للقطاع الخاص في إطار برنامج (الخصخصة) وترشيد موارد مياه الرى وإعادة هيكلة وزارة الزراعة ومركز البحوث الزراعية وأن يقتصر دور الدولة على وضع الخطط التأشيرية والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ البنية الأساسية الزراعية ودعم مؤسسات البحث العلمي , وسوف يتم عرض حزمة من سياسات التحرر الاقتصادي وأثرها على قطاع الزراعة.

أ.سياسات التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة:

شرعت مصر في تبني وتطبيق سياسات إصلاحية في قطاع الزراعة خلال فترة مبكرة سبقت برنامج الإصلاح الشامل الذي بدأ تطبيقه منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي, وبشكل عام يمكن القول : إن استراتيجية الزراعة المصرية خلال تلك الفترة وما بعدها قامت على أساس تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تحرير القطاع الزراعي من كافة القيود المفروضة عليه من التدخل الحكومي , وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تستند على فلسفة التحرير الاقتصادي وإطلاق قوى السوق في شتى جوانب الحياة الاقتصادية .

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

وتقوم هذه الاستراتيجية في المقام الأول على مبدأ التدرج في تحقيق الأهداف لمنع حدوث أية هزات اجتماعية داخل المجتمع.ولذك انتهجت مصر عدة سياسات تتعلق بالنواحي السعرية والتسويقية والتمويلية والدعم والتجارة الخارجية , وأهم هذه السياسات ما يلي:

1- سياسة تحرير أسعار المحاصيل الزراعية وإلغاء التوريد الإجباري:

مع بداية عام 1987 تم إلغاء التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية (القمح, الفول البلدي, السمسم, العدس, الفول السوداني, فول الصويا, البصل) وأصبحت أسعارها خاضعة لقوى العرض

والطلب, وبالتالي وجد المزارعون أنفسهم أحرارا في اتخاذ قراراتهم الانتاجية واختيار حاصلاتهم الزراعية وتحديد مساحتهاالمزروعة.

هذا وقد عمدت الحكومة إلى التدخل كمشترية وبائعة لبعض المنتجات الزراعية الرئيسية لمنع اضطراب أسواق السلع الزراعية في تنافس مفتوح مع القطاع الخاص , وللتقليل من حدة التقلبات السوقية والسعرية لهذه المنتجات الزراعية وفق أسعار معلنة ومحددة .

أما بالنسبة لمحصول الأرز فقد تم تحريره من التوريد الإجباري تدريجيا على مراحل حتى مارس 1991 حين أعلن عن تحريره نهائيا وبالتالي أصبح محصول الأرز حرا من حيث النقل والتداول والأسعار .

وأما قصب السكر فقد ظل مرتبطا بمصانع السكر لإنتاج السكر وقد تمت الموافقة على برنامج تحريره في نوفمبر 1993 , وفي نوفمبر 1994 تم الانتهاء من رفع القيود على زراعة قصب السكر.

2- سياسة إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي:

برزت الاهتمامات الاصلاحية في إطار هذه السياسة من خلال إلغاء الدعم على المدخلات والمستلزمات الانتاجية (أسمدة – مبيدات – تقاوي – أعلاف – فوائد) وقد تم خفض الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعي (أسمدة – مبيدات) موسم 91 / 1992 إلى ما يعادل 50% من دعم العام السابق عليه. كما تم إلغاء باقي الدعم المقدم على العلف الحيواني في يوليو عام 1993 مع استمرار دعم مبيدات القطن فقط, وفي نوفمبر 1993 تم إلغاء الدعم المتبقي على مبيدات القطن مما أثر سلباً على أوضاع الزراعة المصرية .

3- سياسة إلغاء احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي:

احتكرت الدولة خلال عقدى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عمليتى استيراد مستلزمات الانتاج الزراعي من الخارج وتوزيعها على المزارعين , ولم يكن مسموحا وقتها للقطاع الخاص بالدخول فيهما, وخلال عملية التحرر الاقتصادي أصبح المجال مفتوحا لمشاركة القطاع الخاص في هاتين العمليتين (الاستيراد – التوزيع) واقتصر دور الدولة على مراقبة جودة مستلزمات الانتاج الزراعي المستوردة , وأصبح القطاع الخاص منذ عام 1998 مسئول عن توزيع 90% من إنتاج الأسمدة المحلية , وبنك التنمية والائتمان الزراعي مسئول عن نسبة 10% فقط.

4- سياسة إلغاء دعم أسعار فائدة القروض الزراعية:

تمشيا مع سياسة الدولة التي اتبعتها خلال عملية التحرر الاقتصادي بإلغاء الدعم السعري على مستلزمات الإنتاج الزراعي فقد تم أيضا إلغاء الدعم على سعر الفائدة على القروض الزراعية من بنوك التنمية والائتمان الزراعي والتي كانت تقل كثيرا عن أسعار الفائدة السائدة بالبنوك التجارية لكن الواقع العملي يؤكد أن بنوك التنمية الزراعية لا تقوم بدورها في تنمية وتحسين أوضاع الزراعة والفلاحين .

5- سياسة الإصلاح المؤسسي والاتجاه نحو الخصخصة:

شمل الإصلاح المؤسسي في القطاع الزراعي مجالات عديدة أثرت بشكل سلبى على أوضاع المزارعين من أهمها:

- إعادة هيكلة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وقصر دوره بشكل تدريجي على تمويل النشاط الزراعي وتقليص دوره في مجال استيراد وتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي .
- تفعيل دور التعاونيات على مستوى المحافظات.
- تحديث القطاع المصرفي النوعي المرتبط بالريف ليقدم قروضا بأسعار فائدة سوقية وائتمانيةغير مدعمة للمنتجين الزراعيين وللتصنيع الزراعي مع التوسع في تعبئة المدخلات الريفية لدعم رأسمال البنك واستقراره المالي.
- تصحيح مسار هيئة الإصلاح الزراعي وبيعها لمساحات كبيرة من الأراضي التي في حوزتها إلى القطاع الخاص بالأسعار السوقية , واستخدام جانب كبير من عائد هذا البيع لتعويض الملاك الأصليين , وتوجيه الباقي لتمويل مشروعات التنمية الزراعية الوطنية , وفي أوائل الثمانينات من القرن العشرين صدرت قرارات جمهورية تحولت بموجبها المؤسسات والهيئات الحكومية إلى وحدات اقتصادية وخدمية للقطاع العام لتعمل وفق معايير اقتصادية وبالاعتماد على مواردها الذاتية مع تعديل الأساليب الإدارية والتنظيمية لتصبح مستقلة عن الذمة المالية العامة للدولة.
- وفي مجال إصلاح القطاع العام وتعديل الإطار الهيكلي لشركاته وإكسابها قدرا أكبر من المرونة حيث تم إنشاء هيكل تنظيمي جديد لشركات القطاع العام تتمتع فيه بالاستقلالية التامة عن الحكومة وتتنافس فيه مع بعضها البعض مثل: (دمج مراكز الزراعة الآلية _ 80 مركزا – في شركة واحدة تابعة لقطاع الأعمال يقوم نشاطها على أساس تحقيق الربح وتقديم الخدمات بدون دعم).

وفي هذا السياق صدر قانون الأعمال العام رقم 203 لعام 1991 ليقوم قطاع الأعمال العام بإدارة استثماراته والشركات القابضة التابعة له ومراجعة أعمال هذه الشركات , وكان من أهم عناصر هذا القانون : الفصل بين الإدارة والملكية , والفصل بين موازنات الشركات والموازنة العامة للدولة, وتحرير قطاع الأعمال لمواجهة أوضاع المنافسات وآليات السوق.

6- سياسة إصلاح التشريعات الزراعية (العلاقة بين المالك والمستأجر):

صدر القانون الخاص بتحقيق التوازن في العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية رقم 96 لسنة 1992 , والذي من أهم سماته : تحرير هذه العلاقة خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات انتهت مع السنة الزراعية 96 / 1997 بعدها خضعت هذه العلاقة للقانون المدني مما كان له أثار سلبية على أوضاع المزارعين وحياتهم المعيشية .

7- سياسة تشجيع الاستثمار الزراعي:

انتهجت الدولة سياسة في مجال الاستثمار الزراعي تستهدف في المقام الأول تشجيعه وتنميته حيث كانت أهم معالم هذه السياسة ما يلي:

- توحيد قوانين الاستثمار في القانون رقم 230 لسنة 1989.
- إعفاء الشركات الزراعية من الضرائب لمدة عشر سنوات .
- حرية تسعير المنتجات الزراعية وفق قوى العرض والطلب.
- تخفيض الرسوم الجمركية على الآلات الزراعية بحيث لاتتعدى 5%.

8-سياسة استصلاح واستزراع الأراضي الزراعية:

في إطار السياسة العامة للدولة مع تطبيق برامج التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة اقتصر دور الدولة على القيام بتنفيذ أعمال البنية الأساسية التي تخدم الزراعة (شق الترع والمصارف , توصيل شبكات الكهرباء , رصف الطرق الرئيسية والفرعية , وغيرها) كما قامت الدولة بعمل الدراسات الاستكشافية وتقديم الائتمان ولذلك اتخذت بعض الاجراءات أهمها:

- بيع الأراضي المستصلحة بعد عمل البنية الأساسية لها للقطاع الخاص أو الاستثماري.
- التصرف في الأراضي التابعة للشركات الزراعية بالبيع على المستثمرين أو تمليكها للعاملين وشباب الخريجين.

- تأجيرأو بيع أراضي جديدة قابلة للاستصلاح بأسعار رمزية لتشجيع القطاع الخاص في استصلاح واستزراع الأراضي.

ب. التحرر الاقتصادي والتركيب المحصولي

مما لاشك فيه أن السياسة التي واكبت عملية التحرر الاقتصادي من قبل الدولة في قطاع الزراعة كان لها أثرها المباشر على التركيب المحصولي بشكل عام , ويوضح جدول رقم (1) الزيادة المستمرة في إنتاج الكثير من المحاصيل سواء كانت خضر أو فاكهة وحتى النباتات الطبية والعطرية تفوق الزيادة في الطلب عليها في السوق المحلي , الأمر الذي يتطلب أن تسعى الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها إلى فتح أسواق خارجية لهذه المنتجات الزراعية .

كما يوضح جدول رقم (1) أيضا مقدار التغير في التركيب المحصولي عند المقارنة بين الفترتين (1980 – 1985) , (2002 – 2004) وعموما يمكن القول أنه بالنظر إلى الجدول بشكل أكثر تعمقا فإنه يشير إلى مجموعة من الحقائق يمكن عرضها فيما يلي:

تزايدت المساحة المحصولية من حوالى 11.1 مليون فدان إلى حوالى 14.4 مليون فدان بزيادة تمثل حوالى 30.6% عن مثيلتها في الفترة السابقة.

وفيما يتعلق بالمحاصيل الشتوية فقد ارتفعت من نحو 5.1 مليون فدان إلى 6.5 مليون فدان بزيادة تمثل 27.5% عن مثيلتها في الفترة السابقة .

أما بالنسبة للمحاصيل الصيفية فقد ارتفعت من نحو 3.5 مليون فدان إلى نحو 5.1 مليون فدان بزيادة تمثل 45.7% عن مثيلتها في الفترة السابقة.

في حين تراجعت مساحة المحاصيل النيلية من نحو 0.7 مليون فدان إلى نحو 0.6 مليون فدان بنسبة تراجع 19.4% عن مثيلتها في الفترة السابقة.

ويرجع التراجع في مساحة المحاصيل النيلية إلى الاتجاه إلى زراعة المحاصيل الصيفية نظرا لانخفاض الإنتاجية الفدانية في العروة النيلي مقارنة بنظيرتها في العروة الصيفي.

أما فيما يتعلق بالمعمرات فقد ارتفعت من نحو 1.7 مليون فدان إلى نحو 2.2 مليون فدان بزيادة قدرها 28% عن الفترة السابقة , وتتركز تلك الزيادة في التوسع في زراعة الحدائق حيث يتلاءم زراعتها في الأراضي الجديدة وذلك على الرغم من تناقص مساحة القطن كأحد محاصيل المعمرات.

زيادة مساحة محصول القمح بنسبة 92.8%, الشعير بنسبة 109%, البصل الشتوي بنسبة 178%, بنجر السكر بنسبة 676% , الأرز الصيفي بنسبة 57% , الفول السوداني بنسبة 43% , الثوم بنسبة 113% , الخضر(شتوي) بنسبة 62%, السمسم بنسبة 115%, عباد الشمس بنسبة 171%, الخضر(صيفي) بنسبة 120%, البصل بنسبة 150%, القصب بنسبة 30%, الحدائق التغير في التركيب المحصولي قبل وبعد التحرر الاقتصادي خلال الفترة (80 – 2004) بنسبة 195%.

جدول(1) التغير المحصولي قبل وبعد التحرر الاقتصادي خلال الفترة (1980 – 2004)

المحصول	الفترة (1985-80)		الفترة (1992-86)		الفترة (93 – 2001)		الفترة (02 – 2004)	
	المساحة	الأهمية%	المساحة	الأهمية%	المساحة	الأهمية%	المساحة	الأهمية%
إجمالي البرسيمِ	2772.0	24.9	2467.7	21.0	2419.3	17.7	2504.0	17.3
القمح	1307.0	11.8	1685.1	14.4	2367.4	17.3	2520.3	17.4
الشعير	110.0	1.0	149.0	1.3	216.0	1.6	230.3	1.6
الفول البلدي	306.8	2.8	358.0	3.0	355.7	2.6	298.7	2.1
العدس	15.2	0.1	18.0	0.2	10.0	0.1	4.3	0.0
الحلبة	25.7	0.2	17.4	0.1	20.2	0.1	14.0	0.1
الحمص	16.2	0.1	16.6	0.1	16.8	0.1	15.3	0.1
الترمس	8.8	0.1	8.4	0.1	7.7	0.1	6.7	0.0
الكتان	41.3	0.4	37.9	0.3	21.3	0.2	31.0	0.2
البصل الشتوي	24.7	0.2	28.3	0.2	52.4	0.4	68.7	0.5
الثوم	10.0	0.1	14.6	0.1	20.1	0.1	21.3	0.1
بنجر السكر	18.3	0.2	40.6	0.3	84.1	0.6	142.0	1.0
اجمالي الخضر	358.0	3.2	443.3	3.8	527.4	3.9	580.7	4.0

0.7	102.0	0.5	61.8	0.4	47.3	0.5	50.0	أصناف أخرى
45.1	6542.0	45.3	6180.3	45.4	5332.1	45.6	5064.3	جملة الشتوي
7.6	1093.7	12.3	1683.2	12.6	1480.1	12.8	1425.8	الذرة الشامية الصيفي
2.6	370.0	2.6	358.2	2.7	318.3	3.3	369.0	الذرة الرفيعة الصيفي
10.6	1530.7	10.3	1412.0	8.7	1022.7	8.8	974.0	الأرز الصيفي
1.0	144.0	0.9	117.8	0.2	28.4	0.2	27.3	الفول السوداني
0.5	71.3	0.5	66.7	0.3	36.9	0.3	33.5	السمسم
0.2	22.7	0.3	34.7	0.8	97.7	1.1	124.8	فول الصويا
0.1	12.3	0.1	11.9	0.1	10.9	0.1	11.2	البصل
0.3	38.0	0.4	47.9	0.3	33.3	0.1	14.2	عباد الشمس
2.3	336.7	0.5	61.6	0.0	1.3	0.0	0.0	الذرة الصفراء
6.8	986.7	5.3	725.3	4.7	547.3	4.0	448.3	الخضر الأخرى
1.8	259.3	1.4	193.3	1.5	174.7	1.0	109.8	أصناف أخرى
35.3	5100.0	34.5	4712.6	32.0	3751.6	31.8	3536.2	جملة الصيفي
2.1	298.3	2.3	307.4	3.5	415.1	4.6	510.0	الذرة الشامية النيلي
0.0	0.8	0.0	1.6	0.0	1.1	0.0	1.7	الأرز النيلي
0.1	7.7	0.1	11.0	0.1	11.4	0.1	13.7	الذرة الرفيعة النيلي
0.1	10.0	0.1	10.1	0.1	6.6	0.0	4.8	البصل

الذرة الصفراء	0.0	0.0	0.0	12.7	0.1	27.7	0.2
الخضر الأخرى	2025.8	1.8	176.3	1.5	202.6	1.5	191.7	1.3
أصناف أخرى	44.7	0.4	93.3	0.8	80.3	0.6	64.0	0.4
جملة النيلي	777.3	7.0	703.9	6.0	625.7	4.6	626.0	4.3
القصب	249.5	2.2	268.6	2.3	300.8	2.2	324.0	2.2
القطن	1083.5	9.8	962.7	8.2	752.0	5.5	652.0	4.5
البرسيم الحجازي	0.0	0.0	2.4	0.0	27.9	0.2	52.0	0.4
الحدائق	400.2	3.3	720.6	6.1	988.4	7.2	1183.0	8.2
النخيل	0.0	0.0	0.0	0.0	65.0	0.5	77.0	0.5
جملة المعمرات	1733.2	15.6	1954.3	16.6	2134.1	15.6	2221.3	15.4
جملة المساحة المحصولية	11111.0	100.0	11741.9	100.0	13652.7	100.0	14454.0	100.0

المصدر: وزارة الزراعه- الإدارة المركزيه للاقتصاد الزراعي والاحصاء

ج. أثر التحرر الاقتصادي على التجارة الخارجية الزراعية المصرية:

يملك قطاع الزراعة العديد من المقومات التي تجعل منه قطاعا رائدا في البنيان الاقتصادي المصري حيث تربطه علاقة تشابكية عامة مع باقي القطاعات فهو المصدر الأساسي للمنتجات النباتية والحيوانية التي تلعب الدور الأساسي في توفير احتياجات المجتمع من الغذاء والكساء .

وجدير بالذكر أن الصادرات الزراعية تعتبر أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي غير أن هناك قصورا في إنتاج بعض المحاصيل مثل: القمح والسكر والزيت مما يدفع الدولة إلى سد العجز من خلال الاستيراد مما يستنزف جزءا من النقد الأجنبي .

ويشير جدول رقم (2) إلى أن متوسط قيمة الصادرات الزراعية يميل إلى التزايد حيث ارتفع من حوالى 447 مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالى 929 مليون جنيه خلال الفترة الثانية إلى نحو 1625 مليون جنيه ارتفعت إلى 4843 مليون جنيه في الفترة الرابعة.

أما متوسط قيمة الواردات الزراعية فيميل أيضا إلى التزايد حيث ارتفع من حوالى 1938 مليون جنيه خلال الفترة الأولى إلى حوالى 5242 مليون جنيه خلال الفترة الثانية وخلال الفترة الثالثة بلغ نحو 10504 مليون جنيه تزايدت في الفترة الرابعة على 10131 مليون جنيه وتقترب قيمة الواردات في الفترة الأخيرة من الفترة الثالثة رغم تحرير سعر الصرف.

كما يتبين من الجدول أن قيمة التجارة الخارجية الزراعية تميل إلى التزايد حيث ارتفعت من حوالى 2384 مليون جنيه كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالى 6171 مليون جنيه كمتوسط للفترة الثانية وقد ارتفع إلى نحو 12129 مليون جنيه كمتوسط للفترة الثالثة ثم تزايدت إلى حوالى 44920 مليون جنيه في الفترة الأخيرة.

وفيما يتعلق بالميزان الزراعي تشير النتائج أنه حقق عجزا بلغ حوالى 1491 مليون جنيه كمتوسط للفترة الأولى ارتفع إلى حوالى 4313 مليون جنيه كمتوسط للفترة الثانية وبلغ نحو 8879 مليون جنيه كمتوسط للفترة الثالثة ثم تراجع العجز في الفترة الأخيرة إلى نحو 5288مليون جنيه مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعي في السنوات الثلاث الأخيرة.

وأن نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية تميل إلى الانخفاض حيث بلغت نحو 24% خلال الفترة الأولى ونحو 18% خلال الفترة الثانية وبانخفاض يقدر بحوالى 6% عن نظيره في الفترة الأولى كما واصلت انخفاضها خلال الفترة الثالثة إلى نحو 16% وبانخفاض يقدر بحوالى

2% عن نظيره في الفترة الثانية ثم تزايد هذا المعدل إلى 47% في الفترة الأخيرة مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعي المصري.

ز. أثر التحرر الاقتصادي على بعض مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية:

يشير جدول رقم (3) إلى أن متوسط نسبة الصادرات الزراعية لإجمالي الناتج المحلي قد بلغ نحو 9.5 % خلال الفترة الأولى ونحو 5.8 % خلال الفترة الثانية تراجعت إلى 3.8 % في الفترة الثالثة ثم تزايدت في الفترة الأخيرة إلى 6.8 % في الفترة الأخيرة مما يشير إلى تحسن الصادرات الزراعية.

وفيما يتعلق بنسبة الواردات الزراعية لإجمالي الناتج الزراعي فقد بلغت نحو 40.4 % خلال الفترة الأولى ونحو 31.6 % خلال الفترة الثانية تراجعت إلى 23.5 % في الفترة الثالثة ثم استمر في الفترة الأخيرة إلى أن بلغت 14.6 % مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعي المصري.

وبلغت نسبة التجارة الزراعية لإجمالي الناتج الزراعي نحو 49.9 % خلال الفترة الأولى ونحو 37.4 % كمتوسط للفترة الثانية وخلال الفترة الثالثة نحو 27.3 % وخلال الفترة الأخيرة حوالى 21.4 % مما يشير إلى تحسن الميزان التجاري الزراعي.

وفيما يتعلق بنسبة الصادرات الزراعية للصادرات الكلية فقد أوضح نفس الجدول أنها بلغت نحو 19.8 % كمتوسط للفترة الأولى ونحو 16.8 % خلال الفترة الثانية ونحو 12.9 % خلال الفترة الثالثة تزايدت إلى 13.8 % خلال الفترة الرابعة مما يشير إلى تحسن نسبة الصادرات الزراعية في الفترة الأخيرة.

وفيما يختص بنسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية فإن متوسط نسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية بلغ نحو 31.6 %خلال الفترة الأولى ونحو 29.2 % خلال الفترة الثانية وخلال الفترة الثالثة نحو 22.5 % تراجعت إلى 15.4 % خلال الفترة الأخيرة.

أما بخصوص نصيب الفرد من الصادرات الزراعية فقد بلغ نحو 10.2 جنيه خلال الفترة الأولى وفي الفترة الثانية بلغ نحو 18.01 جنيه وخلال الفترة الثالثة بلغ نحو 26.9 جنيه والفترة الأخيرة بلغ 71.6 جنيه مما يشير إلى التزايد المستمر في نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بمعدل متزايد.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الواردات الزراعية فقد بلغ نحو 44.3 جنيه خلال الفترة الأولى في حين بلغ نحو 101.8 جنيه خلال الفترة الثانية تزايد إلى نحو 172.9 جنيه خلال الفترة الثالثة ثم تراجع إلى نحو 150.4 جنيها مما يشير إلى تحسن الميزان الزراعي المصري.

كما يتضح من الجدول أن الميل المتوسط للتصدير بلغ نحو 0.09 خلال الفترة الأولى تراجع إلى نحو 0.06 خلال الفترة الثانية وخلال الفترة الثالثة تراجع الميل المتوسط للتصدير إلأى نحو 0.04 ثم تزايد في الفترة الأخيرة إلى 0.07 مما يشير إلى تحسن العملية التصديرية.

وفيما يتعلق بالميل المتوسط للاستيراد فقد بلغ نحو 0.40 خلال الفترة الأولى تراجع إلى نحو 0.31 في الفترة الثانية ثم تراجع أيضا في الفترة الثالثة إلى نحو 0.24 واستمر التراجع إلى أن بلغ 0.15 في الفترة الأخيرة مما يشير إلى أن تراجع الواردات الزراعية مستمرا.

مما سبق يتبين أن بعض السياسات التي انتهجتها الحكومة كانت لها بعض الآثار الإيجابية في الارتقاء بمعدل الميل للتصدير والتقييد في الميل للاستيراد وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة الجادة في الاستثمار في القطاع الزراعي وتهيئة المناخ الملائم اللازم لتحقيق أهداف التنمية الزراعية.

وعلى الرغم من كل ماحققته هذه السياسات الخاصة ببرامج التحرر الاقتصادي في القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية سواء على المستوى الفردي أو الوطني ‘إلا أنه كانت هناك بغض الآثار الاجتماعية لمثل هذه البرامج وهو ما سيتم عرضه في الجزء التالي.

جدول (2) تطور حجم التجارة الخارجية الزراعية المصرية والميزان الزراعي ونسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال الفترة (1980 – 2004)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان السنة	قيمة الصادرات الزراعية (1)	قيمة الواردات الزراعية (2)	إجمالي حجم التجارة الخارجية الزراعية (2+1)	الميزان التجاري الزراعي (2−1)	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (2/1)
متوسط (1985−80)	447	1938	2384	(1491)	24
متوسط (1992−86)	929	5242	6171	(4313)	18
متوسط (1992−86)	1625	10504	12129	(8879)	16
2002	3033	9744	12777	(6711)	31
2003	4638	10061	14699	(5423)	46
2004	6857	10587	17444	(3730)	65
متوسط (2004−2002)	4843	10131	44920	(5288)	47

المصدر: 1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي,أعداد متفرقة.

2 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, قاعدة بيانات الحاسب الآلي, بيانات غير منشورة.

*** القيمة بين الأقواس سالبة.**

جدول (3) الأهمية النسبية اتجارة الخارجية الزراعية المصرية في الاقتصاد القومي خلال الفترة (2004-1980)

البيان السنة	% الصادرات الزراعية لإجمالي الناتج الزراعي	% الواردات الزراعية لإجمالي الناتج الزراعي	% التجارة الخارجية الزراعية لإجمالي الناتج الزراعي	% الصادرات الزراعية للصادرات الكلية	% الواردات الزراعية للواردات الكلية	نصيب الفرد من الصادرات الزراعية	نصيب الفرد من الواردات الزراعية(جنيه)	الميل المتوسط للتصدير	الميل المتوسط لاستيراد
متوسط (1985 – 80)	9.5	40.4	49.9	19.8	31.6	10.2	44.3	0.09	0.40
متوسط (1985 – 80)	5.8	31.6	37.4	16.8	29.2	18.01	101.8	0.06	0.31
متوسط (1985 – 80)	3.8	23.5	27.3	12.9	22.5	26.9	172.9	0.04	0.24

0.16	0.05	147	45.7	17.3	14.3	20.3	15.5	4.8	2002
0.16	0.07	150.2	69.2	15.5	12.6	22.6	15.5	7.1	2003
0.13	0.08	154	100	13.3	14.4	21.3	12.9	8.4	2004
0.15	0.07	150.4	71.6	15.4	13.8	21.4	14.6	6.8	متوسط (2004-.2)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء شبكة المعلومات (بتصرف).

ثانياً الآثار الاجتماعية لبرامج التحرر الاقتصادي على قطاع الزراعة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين العديد من السياسات الاقتصادية وكان لقطاع الزراعة السبق في تطبيقها , فقد انتهجت حكومة الثورة التوجه الاشتراكي الذي ارتكزعلى تشجيع العمل التعاوني الزراعي وتوزيع الأرض الزراعية على المعدمين من الفلاحين وقيام الدولة برسم السياسة الزراعية واستمرت هذه السياسات لمدة أربعة عقود تقريبا .

إلا أن هناك عددا من السلبيات أفرزها النظام الاشتراكي من أهمها:

1- انتشار السلبية واللامبالاة بين المواطنين .
2- حققت بعض شركات القطاع العام خسائر فادحة .
3- تدني مستوى أداء الكثير من الخدمات الحكومية.
4- تضخم الجهاز الحكومي بالعمالة.

ومنذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين دخلت مصر مرحلة الاقتصاد الحر وطبقت سياسات التحرر الاقتصادي من خلال إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في المشاركة في الجوانب الاقتصادية والخدمية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وبيع شركات القطاع العام (الخصخصة).

وكان قطاع الزراعة أول قطاعات الدولة التي طبقت سياسة التحرر الاقتصادي حيث تم بيع بعض الشركات الزراعية المملوكة للدولة وتعديل قانون العلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاتجار في مستلزمات الانتاج الزراعي بعد أن تم إلغاء الدعم عليها كما تم إلغاء الدورة الزراعية وكذلك التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية.

وقد تم تطبيق هذه السياسة تدريجيا وشهدت بعض النجاح في السنوات الأولى من تطبيقها انعكس هذا النجاح في ارتفاع الانتاجية الزراعية وتحسن مستوى أداء بعض الخدمات إلا أنه سرعان ما بدأت تظهر آثارها السلبية والتي تمثلت في:

1- ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المناطق الريفية.
2- ارتفاع معدلات الجريمة وخاصة جرائم السرقة والنصب في الريف.

فمما لاشك فيه أن عملية التنمية البشرية لا تقتصر على المتغيرات الاقتصادية فحسب ولكنها تتأثر أيضا بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية حيث لاجدوى من الإصلاحات الاقتصادية إذا اختلت القيم الاجتماعية والأخلاقية وسادت الفوضى وعمت المجتمع سلوكيات الجريمة والفساد وأصبح التسيب التنظيمي والإداري هو سيد الموقف ولذلك لابد أن يتسع مفهوم التنمية ليشمل كل هذه القيم .

ومن الآثار الاجتماعية السلبية التي صاحبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة والتي شملت أهم جوانب الحياة الريفية والمتعلقة بسبل العيش والانتاج والتي ترتب عليها تغيرات اجتماعية أثرت في التدرج الطبقي الاجتماعي والأسرة والنظام التعليمى والصحة والبطالة والبيئة والأمن ومنظومة القيم والخدمات والأمن الغذائي والفقر.

التدرج الطبقي الاجتماعي:

يعتبر الفلاحون في مصر كتلة غير متجانسة فهناك درجة ملحوظة من التمايز الطبقي في الريف المصري ويمكن رصد خمس طبقات اجتماعية بين الفلاحين المصريين هى:

أ- الفلاحون المعدمون: الأجراء الذين لايمتلكون أية أراضي.

ب- فقراء الفلاحين: وهم الحائزون لأقل من فدانين.

ت- صغار الفلاحين: الحائزون لأكثر من فدانين حتى خمسة أفدنة .

ث- متوسطوا الفلاحين: وهم الحائزون لأكثر من خمسة أفدنة حتى عشرين فدانا.

ج- أغنياء الفلاحين: وهم الحائزون لأكثر من 20 فدانا.

ولقد صاحب تنفيذ برامج التحررالاقتصادي تغير التدرج الطبقي في الريف المصري وذلك بسبب استرداد الملاك لأراضيهم الزراعية من المستأجرين وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج وانخفاض مستوى الدخول الأمر الذي أدى إلى زيادة إفقار الكثير من الريفيين وخاصة من الطبقات الاجتماعية الثلاث الأولى (المعدمون – فقراء الفلاحين – صغار الفلاحين) ولهذا زادت حدة التمايز الطبقي الاجتماعي , ليس على مستوى الريف المصري فقط بل على مستوى المجتمع كله.

وإذا كان أحد أهم أهداف تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في الماضي هو: تضييق الهوة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي واتساع حجم الطبقة الوسطى في المجتمع , فإن قوانين الإصلاح الاقتصادي قد ساعدت على تفكك وتحلل الطبقة الوسطى , حيث إن ما يزيد عن 80% من هذه الطبقة قد هبط إلى الطبقة الدنيا والوسطى الدنيا وقليل منهم صعد إلى الطبقات الاجتماعية العليا.

ولاشك أن هذا الخلل في التوزيع الطبقي الاجتماعي في الريف المصري كان له الكثير من الآثار السلبية على بنيان ووظائف المجتمع مثل:

أ- ضعف العلاقات الاجتماعية بين الريفيين.

ب- ضعف روح الانتماء والولاء للحياة الريفية.

ت- زيادة استغلال الطبقات العليا للطبقات الدنيا , وما يرتبط بذلك من زيادة إفقارها وضعفها في مواجهة الطبقات المسيطرة والمستغلة.

ويمكن رصد عددا من صور الاستغلال من جانب الطبقة المالكة للطبقات العاملة والفقيرة هى:

- استغلال طاقات عملهم : فمع كثرة المعروض من العمالة الزراعية في سوق العمل انخفضت أجورهم إلى أدنى مستوياتها وزاد استغلال الملاك لهم.
- تمتلك الرأسمالية الزراعية الكثير من الآلات والمعدات الزراعية وتؤجرها لصغار الزراع وفقرائهم بأجور مرتفعة مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤثر على دخولهم.
- يحرم فقراء الريف من زراعة المحاصيل غير التقليدية (خضر – فاكهة) والتي عادة ما يكون عائدها المادي كبير حيث يضطرون إلى استغلال ما لديهم من حيازات زراعية قزمية في زراعة المحاصيل التقليدية لتوفير الغذاء لأسرهم والأعلاف لمواشيهم.
- في ظل انتشار الواسطة والمحسوبية والرشوة في المجتمع يحرم أبناء فقراء الريف وأصحاب الطبقات الدنيا من فرص التعليم المناسبة أو شغل وظائف الصفوة.
- يحرم فقراء الريف وأصحاب الطبقات الدنيا من فرص الإقراض من مؤسسات التمويل لعدم توفر الضمانات الكافية في حين تكون خزائن البنوك مفتوحة على مصراعيها أمام الملاك والأغنياء.
- في حين يدفع فقراء الفلاحين والموظفين البسطاء ما عليهم للدولة من ضرائب وغيرها من المنبع مباشرة , فقد هيأت قوانين التحرر الاقتصادي لأصحاب النفوذ الكثير من المزايا الضريبية والجمركية وعودتهم على أساليب التهرب من التزاماتهم تجاه المجتمع.

2-الأسرة:

كان لتطبيق برامج التحرر الاقتصادي العديد من الآثار السلبية على بنيان ووظائف الأسرة في الريف أهمها:

ث- عزوف بعض الشباب عن الزواج في ظل انخفاض مستوى الدخول وارتفاع الأسعار.

ج- تخلي الأسرة أو إهمالها في القيام بأهم وظائفها وهى التنشئة الاجتماعية حيث انشغال الأب بتوفير متطلبات الأسرة وبالتالي غيابه لساعات طويلة وعدم مراقبته لأبنائه مما يزيد من فرص انحرافهم.

ح- ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة خاصة في الريف فبعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية واستلام الملاك لأراضيهم تفرق أفراد الأسرة المؤجرة للبحث عن أعمال أخرى بعد أن كانت الأرض الزراعية هى الرباط القوى بينهم.

2- التعليم والتدريب:

إن جموع الخريجين الذين ينضمون إلى طابور البطالة سنويا ولاسيما خريجي الجامعات والمعاهد العليا بسبب عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم من ناحية وتدني مستوى التعليم من ناحية أخرى تقف شاهدة على الآثار السلبية لبرامج التحرر الاقتصادي, فعلى الرغم من جهود الدولة ورفعها لشعار تطوير التعليم منذ فترة طويلة واتخاذها عدة خطوات في هذا الإطار منها:

أ- التوسع في بناء المدارس خاصة في المناطق الريفية المحرومة من خدمات التعليم.

ب- توفير بعض الوسائل التعليمية في المدارس خاصة (الكمبيوتر).

إلا أن جوهر العملية التعليمية لازال في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والتطوير الجاد حيث لازال النظام التعليمي قائما على الحفظ والتلقين ما أدى إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي تمثل المعوق الأكبر لإصلاح التعليم وتزيد من الفوارق الطبقية والعدالة في الحصول على الفرص والنجاح حيث يبلغ ما تتكبده الأسر المصرية بسبب الدروس الخصوصية 16 مليار جنيه سنويا.

وكذلك ارتبط بسياسة التحرر الاقتصادي تحرير التعليم ما أدى إلى انتشار المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة الأمر الذي أضر بالعملية التعليمية قدر إفادته حيث أن التعليم الخاص هو القادر على دفع المرتبات والأجور الاستثمارية وبذلك سحب الكفاءات من المعلمين وأعضاء هيئات التدريس من مؤسسات التعليم الحكومي ما أضر بها , إضافة إلى أنه يمتلك مقومات التعليم الناجح من معامل وتجهيزات وأعداد قليلة من الطلاب , وبالتالي فإن خريج التعليم الخاص يجد فرصا عديدة للعمل مقارنة بخريج التعليم الحكومي والذي لايتناسب مستوى إعداده وتأهيله الأكاديمي مع متطلبات سوق العمل في مرحلة التحرر الاقتصادي.

أما بالنسبة للتدريب فإنه يعاني قصورا ملحوظا بسبب:

أ-غياب التنسيق بين أجهزة التعليم ومؤسسات التدريب.

ب- وجود نقص في بعض المهن والوظائف مقابل زيادة في مهن ووظائف أخرى بسبب ارتجالية تقدير وتحديد الاحتياجات التدريبية .

ت- تدني مستوى التقويم والمتابعة للبرامج التدريبية والمدربين والمتدربين على السواء.

ث- قلة المخصصات المالية لتمويل برامج التدريب.

ج- إحجام بعض المتدربين عن الاستمرار في برامج التدريب لعدم توافر الحافز المناسب.

ح- وجود تضارب وازدواجية في مهام التدريب بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص.

3- العمل والعمال:

يواجه الاقتصاد المصري مشكلة كبيرة تتعلق بقدرته على استيعاب أعداد الخريجين الذين يضخهم النظام التعليمي سنويا إضافة إلى الأعداد التي يتم الاستغناء عنها من بعض شركات قطاع الأعمال العام التي يتم بيعها وكذلك المضارين من المستأجرين للأراضي الزراعية فقد تضخمت مشكلة البطالة إلى الحد الذي بات ينذر بكارثة بعد أن زادت معدلات الجريمة والانحراف.

4- البيئة:

أثرت سياسات التحرر الاقتصادي على البيئة بشكل ملموس خاصة في القطاع الزراعي فالبيئة هى المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل من على الموارد اللازمة لبقاء نوعه ويمكن رصد هذه التأثيرات فيما يلي:

أ-إن رفع الدولة القيود على حرية الاتجار في مستلزمات الانتاج الزراعي كلية أدى إلى جلب بعض المستلزمات الضارة بالبيئة وغير الصالحة للاستخدام مثل المبيدات الكيماوية الممنوع استخدامها وبالتالي ينتج تلوث وإهدار للبيئة.

ب- ارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية يكون حافزا للمزارعين لزيادة إنتاجهم لتحقيق دخل أعلى وذلك من خلال الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية ومخصبات النمو وغيرها من الوسائل التي تلحق الضرر بالبيئة.

ج- من المعلوم أن نظام الدورة الزراعية يساعد على خصوبة التربة ويقلل من انتشار الآفات الحشرية وقد ارتبط بتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي إلغاء الدورة الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض والآفات وبالتالي زيادة استخدام المبيدات.

6-الصحة:

لا يمكن انكار جهود الدولة فى الانفاق على الصحة وقد ظهرت نتائج ذلك فى انخفاض معدلات الوفيات بين الاطفال ,وارتفاع متوسط العمر,وزيادة المستشفيات والاطباء والممرضين وغيرها من المؤشرات الدالة على تحسن الرعاية الصحية, ولكن مع تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي حدثت "هزة صحية" بعد أن تراجع مفهوم الرعاية الصحية المجانية والتى ارتفع شعارها لسنوات طويلة بعد أن دخلت المستشفيات والخدمات الصحية الاستثمارية من جانب ,وتبني مفهوم العلاج الاقتصادي فى المستشفيات الحكومية من جانب آخر.

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2005 إلى أن مصر قد زادت من إنفاقها على الصحة العامة منذ عام 1995 من نسبة تقل عن 4% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6% وهو مستوى يماثل نظيره لدى كثير من البلدان ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية المشابهة ومصر لديها نسبة من الأطباء لكل 10 آلاف نسمة تبلغ 5.4 وهى أكبر مما لدى معظم الدول النامية بما فيها البلدان التي حققت أوضاعا صحية أفضل للسكان مثل: سريلانكا وكوستاريكا.

ويشير التقرير إلى أن المناطق الريفية في صعيد مصر تشهد أبطأ وأقل تقدم ممكن في تحسين أحوال الصحة العامة , فالمناطق الريفية بها أعلى نسبة لوفيات الأطفال حيث بلغ معدل وفيات الرضع عام (2003) 65 حالة وفاة لكل ألف نسمة بين الـ 20 % الأفقر بين السكان في حين بلغت النسبة 27.6 في الأف بين الـ 20 % الأغنى من السكان بينما يبلغ المتوسط العام على المستوى الوطني 44.7 حالة وفاة للرضع من سن 12 شهرا أو أقل لكل ألف مولود حى.

7-الأمن:

لقد أدى تطبيق سياسات التحرر إلى تزايد أعداد المتعطلين والباحثين عن عمل .وزيادة الفوارق الطبقية والاحساس بالظلم وضعف الانتماء للمجتمع ,وضعف وسائل الضبط الاجتماعى خاصة من جانب الاسرة والتى ينشغل عائلها بالبحث عن عمل اضافى لتوفير متطلبات اسرتة المادية .

ولعل من اهم اوجه صور زعزعة الامن ماحدث من مقاومة المستاجرين الصغار والفقراء لقانون العلاقة بين المالك والمستاجر وذلك من خلال ارسال العديد من الشكاوى والاحتجاجات الى كافة المؤسسات التشريعية والتنفيذية والاعلامية والمواجهة بين المستاجرين وقوات الشرطة فى كثير من القري المصرية .

8-الأمن الغذائي:

المقصود بمفهوم الامن الغذائي توافر وامكانية الحصول على الغذاء الصحي والكافى لجميع الافراد وفى كل الاوقات. وينطوي هذا التعريف على ثلاثة عناصر أساسية هى : توافر الغذاء availability, والامكانيةaccessibility , والاستقرارstability ,والواقع أن العنصر الأول (التوافر) قد تأثر ايجابيا بالمتغيرات الحادثة حيث أدت زيادة أسعار السلع الزراعية فى إطار عملية الاصلاح وتحرير الزراعة إلى تحفيز المزراعين نحو التوسع فى الانتاج .وفيما يتعلق بالعنصر الثانى وهو (الامكانية) حصول الأفراد على احتياجاتهم من الغذاء فيتحدد فى ضوء علاقة أسعار الغذاء بمستويات الدخول وتوزيعها , وقد كان لسياسة التحرر أثر سلبي على ذلك العنصر حيث أن زيادة أسعار الغذاء أثرت بالسلب على قطاع عريض من السكان وأصحاب الدخول المنخفضة .

أما العنصر الثالث وهو (الاستقرار) فقد تأثر هو أيضا بشكل سلبي بسبب ما تنطوي علية سياسات االتحرر والمتغيرات العالمية من زيادة التقلبات فى أسواق الغذاء ,وبالتالى تصبح القاعدة العريضة من السكان ذوى الدخول المنخفضة غير آمنين على غذائهم بسبب التقلب المستمر فى الأسعار.

9- الفقر:

لعل من التعريفات الشاملة للفقر أنه " حرمان الفرد من حقوقه الأساسية والمشروعة " وهى حقه في امتلاك واستخدام الموارد الطبيعية واستثمارها والحصول على مكانة اجتماعية متواضعة والتمتع بحقوق المشاركة السياسية وحقه في اتخاذ القرار والحصول على خدمات صحية وتعليمية

ومعلوماتية ومعرفية واتصالية وكذلك حقه في الاستهلاك الغذائي والكسائي والمعيشي بصفة عامة.

ولقد ساعدت التغيرات التشريعية والمؤسسية فى قطاع الزراعة على انتاج التمايزات الاجتماعية فى الريف المصرى وخفض الاجور ومستوى المعيشة لبعض الفئات مما زاد من افقارها فقد أدت هذه السياسات إلى ارتفاع حاد فى مدخلات الانتاج الزراعى ما يزيد من تكاليف الانتاج . بل حدث وحقق المزارعون خسائر كبيرة فى بعض المناطق والتى حدث فيها انتكاسات وبالتالى ساعد تحرير قطاع الزراعة على زيادة افقار الفئات الفقيرة فى الريف المصرى.

ومن جهة أخرى فإن رفع أسعار الفائدة على القروض الزراعية أدت الى معاناة الفلاحين الصغار والفقراء , فزادت حالات العسر والعجز عن السداد , ووقف التعامل مع البنك والتهديد بالحجز على الارض .

كما تتعرض الطبقات الكادحة فى الريف للآثار الحادة الناتجة عن تحرير الزراعة, حيث أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات يؤدى إلى استنزاف الكادحين وإفقارهم, وخفض انفقاهم على الاحتياجات الاساسية من غذاء وكساء وصحة وتعليم وترفيه, و قد شهدت الأسعار ارتفاعا ملحوظا مع تدهور الأجور الحقيقية لعمال الزراعة.

10- البطالة :

البشر هم عماد التنمية ومن المتفق علية أن الثروة البشرية ممثلة فى قوة العمل أغلى ما يملك المجتمع ولو نجح المجتمع –أى مجتمع – فى استغلالها بكفاءة وبشكل أفضل لتحولت الى قوة منتجة وطاقة مؤثرة فى تحقق الرخاء وعلى هذا يتحدد الانتعاش الاقتصادى والرخاء للمجتمع بمدى قدرته على تشغيل السواعد وتحريك العقول , ومن ثم لا يمكن تعليق اى فشل فى خطط التنمية او تدهور الاقتصاد الوطنى على زيادة عدد السكان ولكن فى قصورنا وعدم تمكن النظام من تحويل هؤلاء السكان الى قوة منتجة.

ويمكن القول أن تطبيق برامج التحرر الاقتصادى والتكيف الهيكلى , وعدم فاعلية التدريب المهنى فى توفير العمالة الفنية اللازمة او برامج التدريب التحويلى أدى ذلك كله إلى ارتفاع معدلات البطالة بصفة عامة في المجتمع وخاصة بين أبناء المجتمع الريفي ما أدى إلى استسلام كثير من الشباب للظروف وتسلل الشعور بالياس والاحباط لهم.

ولم يتوقف الامر عند مشكلة البطالة فحسب بل انها اصبحت بمثابة مفرخ نشط للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الى تواجة المجتمع,

ومع نهاية القرن العشرين شهدت الزراعة المصرية ظهور البطالة باشكالها المختلفة سواء منها السافرة او المقنعة او الموسمية الامر الذى اصبح يمثل عبئا على المجتمع الريفى والوطني, وتنذر بتفجر مشكلات عديدة .

نظرا لظهور هذه الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التحرر الاقتصادي على القطاع الزراعي كان لابد لجهات عديدة سواء كانت حكومية رسمية أو أهلية أن تعمل على تخفيف حدة هذه الآثار على الفئات التي تأثرت من هذه البرامج خاصة المعدمين والفقراء وصغار المنتجين الزراعيين من أبناء المجتمع الريفي. ومن بين هذه الجهات يبرز دور منظمات المدني.

دور المنظمات الاهلية فى اطار برامج التحرر الاقتصادى فى الزراعة:

اثبتت تجارب الكثير من الدول ان تنفيذ سياسات التحرر الاقتصادى لها اثار سلبية على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ,ومن بين هذة الفئات داخل المجتمع الريفى المعدمون والفقراء وصغار المنتجين الزراعيين اللذين تصل نسبتهم الي مايقرب من ثلاثة اخماس الحائزين الزراعيين (57,5%),وفد تزايد الاثر السلبي لتطبيق هذه السياسة مع انسحاب الدولة من سوق مدخلات الانتاج الزراعي واحتكار القطاع الخاص لها.ولهذا علت الصيحات والنداءات بضرورة مشاركة المنظمات الاهلية ممثلة في التعاونيات وروابط المنتجين واتحاداتهم ,وروابط المسوقين والمصدرين وذلك في محاولة لتقديم الخدمات الانتاجية والتسويقية عوضا عن الدور الذي كانت تقوم به الدولة لمنع احتكار القطاع الخاص لصغار المنتجين .

ولهذا يجب العمل علي تقسيم الادوار والتكامل بين المنظمات الحكومية والاهلية لتحقيق المزيد من الكفاءة والعدالة ,ويمكن ان يكون للمنظمات الاهلية دور نشط وفعال عن المنظمات الحكومية وذلك للاسباب التالية:

1-قدرتها اكبر علي الوصول الي فقراء الريف وخاصة في المناطق النائية.

2-قدرتها علي تشجيع المشاركة الشعبية علي مستوي المجتمع المحلي باعتبارها جزءا من هذا المجتمع ,والنظرالي اعضائها علي انهم شركاء في العمل والمسئولية والاستفادة.

3-قدرتها علي العمل بتكاليف منخفضة من خلال البعد التطوعي لبعض الانشطة والقيام بنشر التكنولوجيات باقل تكلفة ممكنة.

4-القدرة الاكثر علي الانتشار والتطبيق والابتكارمن خلال تواجدها في مواقع المستفيدين من ناحية ,وانتماء اعضائها الي سكان المنطقة وتفاعلهم المستمر مع بعضهم وقربهم من المشكلات من ناحية اخرى.

وتبرز أهمبة المنظمات الشعبية غير الحكومية في معاونة الحكومة لتطبيق برامج وسياسات التحرر الاقتصادى ,وذلك من خلال قيامها بثلاثة أدوار رئيسية هي:

1-المساهمة في رفع المعاناة عن المجموعات الواقعة تحت حد الفقر: حيث تشير احدث الدراسات الي أن حوالي 45%من السكان في مصر تعيش تحت خط الفقر,اي ان دخولهم لا تغطي احتياجات الاسرةالأساسية من غذاء وملبس ومسكن, وحتي يتحقق نموا اقتصاديا واستقرارا ملائما للاسعار بما يجعل هذه الفئات قادرة علي تحقيق الاشباع من احتياجاتها الاساسية ,فان العون المباشر لها يصبح ضرورة في ظل مبادىء التنمية البشريه , وربما لاتسمح ميزانية الدولة فى ضوء ضغط النفقات وعلاج العجز وتخفيض معدل التضخم فى مزيد من الانفاق على هذة الفئات الفقيرة , وهنا يمكن للمنظمات غير الحكومية ان تلعب دورا هاما فى ذلك الشأن من خلال :

ا- اجراء المسموح والدراسات اللازمة لتحديد المجموعات المستهدفة وخط الفقر لدى هذة الفئات .

ب- حفز رجال الاعمال والاغنياء على تقديم عونا تكافليا من الغذاء والكساء لتلك الفئات , وتنظيم توزيع وتوظيف المنح والهبات والتبرعات.

2- مراقبة تنفيذ حماية المستهلك:فى ظل اقتصاديات السوق الحر يكون من الضرورى حماية حقوق المستهلك وذلك بتقديم سلعة تتوافر لها شروط الامان الصحى والبيئى , من حيث المصدر وتاريخ الصلاحية , والسعر, ولهذا يجب تدعيم جهود المنظمات المشتغلة بحماية المستهلك بتشريع مناسب يعطيها صلاحية الدفاع عن مصالح المستهلك , ويكون للمنظمات الاهلية دور فعال فى هذا الشأن بشرط توافر الامكانات والكوادر المدربة للقيام بهذا الدور.

3- الارشاد الاستهلاكى : يشير الارشاد الاستهلاكى الى توفير المعلومات التسويقية وتغيير اتجاهات المستهلك نحو بعض السلع , وكيفية اختيار ما يحقق الإشباع لاحتياجاته فى ضوء امكاناته المادية, ويمكن لجمعيات حماية المستهلك ان تقوم بهذا الدور .

رابعاً: مستقبل قطاع الزراعة في ظل برامج التحرر الاقتصادي

إن السياسات والاجراءات الاصلاحية التي أخذت الحكومة على عاتقها اتباعها بهدف قصر دورها في نهاية الأمر وبشكل تدريجى على تهيئة الإطار العام للمناخ المنافس , والبيئة المواتية والمشجعة لجذب الاستثمارات وتدعيم البنية التحتية والخدمات الزراعية المساندة في مجالات البحث والإرشاد ونشر وتبني التقنيات الحديثة وتوفير المعلومات وتحرير المواصفات وضبط ورقابة السلوك والأداء السوقي التنافسي لمنع – أو الحد – من الظواهر السلبية والضارة كالغش والاحتكار والإغراق.

ولما كان الجيل الحالي من برامج التحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي في إطار قطاع الزراعة ليس نهاية المطاف والاصلاحات ستظل مطلوبة ومتجددة لتتواءم مع ما يستجد من متغيرات تتمثل في منظمة التجارة العالمية وغيرها وما سيترتب عليها من مستجدات بعد ذلك كان لزاما على الدولة أن تضع لنفسها توجهات مستقبلية للتنمية الزراعية حتى عام 2017 بهدف الارتقاء بقطاع الزراعة باعتباره قاطرة التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني وكذلك الاهتمام بأبناء المجتمع الريفي اجتماعيا و اقتصاديا وثقافيا وحضاريا باعتبارهم صانعي التنمية ومتلقين لانجازاتها ومن أهم ملامح التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية حتى عام 2017 ما يلي:

* اعطاء المزيد من الجهود لأجهزة البحث العلمى الزراعى لتوليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية وفقا لأحدث الاساليب التكنولوجية للاراضى القديمة والجديدة.

* تطوير برامج الإرشاد الزراعى وربط البحوث بالارشاد ونقل التكنولوجيا فى الاراضى القديمة والجديدة على السواء مع دعم المشروعات التى تقدم الخدمات الارشادية لزراع الاراضى الجديدة والاهتمام بالدور الارشادى لقطاع الزراعة فى ظل ظروف التحرر الإقتصادى وآليات السوق على ان يواكب ذلك قيام اجهزة البحوث والارشاد بدراسة النظم المزرعية فى المناطق الجديدة والاهتمام بتدريب الكوادر البحثية والارشادية اللازمة للعمل فى تلك المناطق على ضوء ماتسفر عنه نتائج دراسات النظام المزرعى لكل منطقة .

* التوسع فى دائرة مجالات أنشطة العمل الارشادى الزراعى لتشتمل الى جانب الانتاج الزراعى مجالات الارشاد التسويقى الزراعى ، الارشاد الزراعى النسائى ، الارشاد الزراعى الموجه للشباب ، الثقافة السكانية ، حماية البيئة والمحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها بالاضافة الى الاقتصاد المنزلى والتغذية

* الاستمرار فى بذل المزيد من الجهود لتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الاحصائية الدقيقة والحديثة والمستمرة والتفصيلية والشاملة التى تقدمها وزارة الزراعة لجموع المنتجين والمسوقين والمصدرين وتتضمن مختلف بيانات الانتاج وحركة الاسعار والصادرات والواردات والاستهلاك على المستوى الدولى والاقليمى بما يخدم أهداف المنتجين الاقتصادية فى ظل التركيب المحصولى التأشيرى الذى حل محل التركيب المحصولى الاجبارى وبما يخدم أهداف تطوير نظم التسويق الزراعى وزيادة الصادرات الزراعية والقدرة على المنافسة فى إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الجديدة والتكتلات الاقتصادية الدولية.

* ترشيد استخدامات مياه الرى ومايتضمنه ذلك من تبنى برامج الارشاد المائى وعدم التوسع فى زراعة قصب السكر مع التوسع فى زراعة بنجر السكر لانتاج السكر وايضا عدم التوسع فى زراعة الارز والاستفادة من علوم البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية فى استنباط اصناف قصيرة العمر وتحتاج الى كميات مياه أقل وتتحمل الملوحة والتوسع فى تجارب ادارة المياه داخل الحقل وتسوية الاراضى بالليزر بما يوفر المياه .

* الاستمرار فى تقليل استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة بما يقلل تكاليف الانتاج واستخدام المصائد والفرمونات لتحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة العالمية والتصدير فى ظل سياسات منظمة التجارة العالمية WTO من جهة والمحافظة على البيئة من التلوث من جهة اخرى .

* توفير التقاوى للاصناف والهجن مع الاشراف على اكثار التقاوى المسجلة والمعتمدة للمحافظة على نقاوة الاصناف وثبات صفاتها الوراثية ، و العمل على استكمال الطاقة اللازمة لاعداد تقاوى المحاصيل الرئيسية كالقمح والارز بانشاء محطات (مراكز غربلة واعداد) .

* اعادة النظر فى التشريعات الزراعية الخاصة بالتقاوى لتتمشى مع الاتجاه الجديد بدخول القطاع الخاص فى عملية انتاج التقاوى.

* الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة التى تكفل تهيئة الظروف الى تحسين مستوى معيشة الريفيين وزيادة قدرتهم الذاتية على المشاركة فى عملية التنمية الزراعية مع تطوير ودعم المؤسسات الريفية لتقوم بدور فعال فى التنمية الريفية .

* الإهتمام بدعم أنشطة المرأة الريفية فى التنمية الزراعية ، وذلك من خلال العمل على زيادة مشاركتها فى التنمية الزراعية لزيادة الدخل ورفع المستوى المعيشى لأسرتها من خلال تنميتها وتدريبها ، وتوسيع أفق ونطاق المعارف والمعلومات والمهارات إعتماداً على وسائل وأساليب

محو الأمية والإتصال والتدريب ، وتقديم التوعية والبرامج الإرشادية فى مختلف مجالات عمل المرأة الريفية ، وتثقيف طفل القرية المتسرب من التعليم ثقافة بيئية زراعية صحية للإرتقاء بالمستوى الصحى والثقافى له .

* العمل على زيادة حجم الانتاج الوطنى من الحبوب لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتى وذلك بالتوسع فى استخدام سلالات القمح الجديدة التى تم استنباطها والتى تتميز بمضاعفة عدد الحبات فى السنبلة الواحدة مع استمرار برامج تنمية زراعة الارز .

* العمل على زيادة انتاجية القطن وتطوير أصنافه المزروعة وفى مقدمتها الأصناف فائقة الطول مثل جيزة 45, وجيزة 88 والأصناف الطويلة مثل جيزة 86 والتي تتميز بجودة الانتاج والصفات الغزلية والتبكير فى النضج. أيضا للحفاظ على مكانة القطن المصرى فى الاسواق العالمية وفتح أسواق جديدة له وتوفير احتياجات المصانع المحلية والتوسع فى استخدام البذرة بدون زغب مما يوفر كميات من البذرة لانتاج الزيت والعلف.

* العمل على تطوير المحالج والمغازل (مصانع الغزل والنسيج) الخاصة بالقطن لتقليل فاقد النواتج من محصول القطن بحيث يمكن الحصول على منتج نهائي عالي الجودة.

* تطوير حجم انتاج الخضر والفاكهة مع تطوير أنشطة التسويق والتصنيع والتصدير حماية لاقتصاديات المنتجين من انخفاض الاسعار .

* العمل على زيادة انتاج البروتين الحيوانى من مصادره المتنوعة مع مراعاة الميزة الاقتصادية النسبية لكل نشاط من أنشطة الانتاج الحيوانى وربط التوسع فيها بالانشطة الزراعية الاخرى والتركيب المحصولى الامثل ومدى الفاعلية الاقتصادية لشغل الحيز الزراعى المتاح والمنافسة الاقتصادية بين هذه الحاصلات الزراعية سواء كانت حيوانية او نباتية والعمل على انتاج القدر الاكبر من مستلزمات الانتاج وبالتالى ايجاد الربط بين قطاع الانتاج الحيوانى وبين الموارد الزراعية ككل .

* قصر دور الدولة فى مجال التنمية الحيوانية والداجنة على الدور البحثى والإرشادى والخدمى والتنظيمى والرقابى والتشريعى والعمل على خصخصة الأنشطة الداجنة والحيوانية التابعة للقطاع الحكومى والعام وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فى هذه الأنشطة.

* تنمية إنتاج اللحوم الحمراء بتطوير مشروع تربية البتلو فى صيغة جديدة توجه إلى صغار المربين بشكل أساسى لتمكينهم من تربية حيواناتهم الصغيرة إلى اوزان إقتصادية تسهم فى زيادة حجم المعروض من اللحوم فى السوق المحلى مع العمل على رفع إنتاجية القطعان

المحلية من الجاموس والأبقار والأغنام بإستخدام أساليب التربية والتحسين الوراثى والتركيز على المجترات الصغيرة وإدخال العجول البقرى فى برامج الإنتاج المكثف .

* تنمية الإنتاج الداجنى بتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية وإعطاء الأولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محلياً للسيطرة على أسعار التكلفة وتنظيم العملية التسويقية لإيجاد التوازن فى أسعار البيع . وعمل قاعدة معلومات داجنية لتقديم العون والخبرة فى البيانات لسياسات التسويق والإنتاج .

* تنمية إنتاج الألبان بتشجيع المشروعات التجارية الكبيرة لإنتاج الحليب من خلال التشريعات والعمل على تطوير صناعة الحليب ومنتجاته بحيث يتم الإستفادة من جميع المكونات وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز تجميع وتبريد الألبان وكذلك التصنيع الريفى .

* تنمية إنتاج المواد العلفية والرقابة على الجودة بزيادة إنتاج الأعلاف الخضراء رأسياً من نفس المساحة المحصولية وزيادة إنتاج الذرة البيضاء والصفراء وتكثيف الجهود البحثية والفنية الخاصة بصناعة العلف الحيوانى لتوفير الخامات وبدائلها والرقابة على الجودة .

* العمل على الإكتفاء الذاتى من الأمصال واللقاحات والإتجاه ايضاً إلى تصديرها وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فى هذا المجال وإدخال التقنيات المتقدمة فى إنتاج اللقاحات وخصوصاً الفيروسية مع إنتاج كافة لقاحات الدواجن محلياً من خلال إنتاج البيض الخالى من المسببات المرضية وإحكام الرقابة على الجودة .

* تطوير وتحديث الخدمات البيطرية بما يكفل حماية الثروة الحيوانية من الأمراض المتوطنة والوافدة ومكافحة الأمراض الوبائية والمعدية لحماية المواطن المصرى من الأمراض المشتركة .

* رفع الكفاءة التناسلية للماشية المصرية بالتوسع فى إستخدام التلقيح الصناعى والطلائق ذات الإنتاجيه العالية .

* تطوير وظيفة الإرشاد البيطرى وتعميم الخدمات الإرشادية فى هذا المجال والعمل على الإرتقاء بمستوى العاملين بالحقل البيطرى .

* زيادة الانتاج السمكى والتبادل التجارى من خلال تطوير وتنمية المصادر الطبيعية الداخلية وتطوير وتنمية مشروعات الاستزراع السمكى والعمل على انجاح اتفاقيات الصيد المشترك فى المياه الاقليمية مع الدول الشقيقة المجاورة والخروج بها الى حيز التنفيذ لتزيد إمكانيات الصيد أمام السفن المصرية الكبيرة التى تم بناؤها بالاستثمارات الذاتية للقطاع الخاص والعمل على زيادة صادراتنا من الاسماك عالية القيمة النقدية .

* دعم التنمية الإقليمية المتكاملة لمنطقة بحيرة السد العالى للإستفادة من إمكانات الزراعة المروية على طول شاطىء البحيرة وإستغلال موارد المصائد والنهوض بها بتحسين أساليب الصيد وتوفير الخدمات للصيادين المقيمين على شاطىء البحيرة من خلال التدريب وتوفير زوارق ومعدات الصيد وإقامة تسهيلات مساندة لتصنيع المنتجات الصناعية المتصلة بمصائد الأسماك مع توفير خدمات الجمع والتخزين والشحن وإحكام الرقابة على مصائد الأسماك بالبحيرة وإدارتها .

* تطوير السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعى ليقوم بدور تنموى متزايد فى القطاع الزراعى بتوفير فرص الائتمان والتمويل للانشطة الزراعية والريفية المختلفة من خلال اتباع طرق حديثة للنشاط والتسويق المصرفى والعمل على خلق وعيا ادخاريا بالريف المصرى ، وضرورة أن تدار وحداته على أساس اقتصادى لمواكبة المتغيرات الجديدة عن طريق تعديل هياكله التنظيمية والوظيفية واعادة توزيع وحداته التابعة حتى مستوى القرية .

* تشجيع قيام إتحادات للمنتجين لزيادة كفاءة وتوقيت أداء خدمات الانتاج الزراعى بشقيه لأعضائها وتحقيق كفاءة وسرعة انجاز العمليات والخدمات التسويقية المختلفة .

* اعادة النظر فى قانون التعاون الزراعى من اجل اعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات فى اطار تحرير الزراعة المصرية ضمانا لحقوق أعضائها من المزارعين وتنمية انتاجهم وخلق المنافسة الصحيحة بين مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية حيث يتضاءل دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مجال تسويق مستلزمات الانتاج الزراعى ويتزايد دور التعاونيات والقطاع الخاص فى هذا المجال .

* توطيد علاقات التعاون الزراعى بين الدول العربية والافريقية ودول حوض النيل وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة فى مجالات الانتاج النباتى والحيوانى والسمكى .

* تدعيم موارد صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية تمشياً مع سياسة تحرير اسعار وتسويق المحاصيل الزراعية لضمان تطبيق اسعار الضمان الاختيارية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح والقطن والذرة.

* اتخاذ اجراءات إقرار نظام التكافل الزراعى لحماية انتاج ودخول المزارعين من أخطار الكوارث الطبيعية الخارجة عن ارادتهم فى اطار اختيارى وفى ظل مبادىء الشريعة الاسلامية .

* الاستمرار فى الاهتمام بمشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية ضعيفة الانتاجية مع التنسيق بين برامج التحسين واعادة الخصوبة للاراضى الزراعية ومشروعات الصرف المغطى .

* الاستمرار فى تنفيذ برامج إستصلاح الآراضى الجديدة بما يؤدي إلى إدخال مساحات جديدة للإستصلاح تتركز فى محافظات جنوب الصعيد .

* تنشيط مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية فى برامج إستصلاح الآراضى على أن تتولى الدولة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية للمساحات التى يتم التصرف فيها فى ظل القانون 100 لسنه 1994 ويقوم القطاع الخاص متمثلاً فى الأفراد والجمعيات والشركات بأعمال الإستصلاح الداخلى . مما يترتب عليه إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وخفض العبء على الدولة للتفرغ للأعمال التى يصعب على القطاع الخاص القيام بها وتمويلها نظراً لإرتفاع تكاليف البنية الأساسية وكذا تكاليف الإستصلاح للفدان .

* التركيز كلما أمكن على المناطق التى لاتحتاج إلى رفع كبير لمياه الرى لتوفير الطاقة كمناطق الساحل الشمالى ووسط وشرق الدلتا وايضاً التركيز على إستصلاح الآراضى التى تروى بالمياه الجوفية كما فى الفرافرة والواحات البحرية وجنوب الوادى الجديد وبعض مناطق الدلتا ومصر العليا ، وذلك بعد عمل الدراسات الفنية اللازمة لتقييم الخزان الجوفى بكل منطقة.

* إعداد دراسات للأراضى والمياه لإقتحام الصحراء الغربية خاصة فى الجزء الواقع جنوب وغرب البلاد فى المنطقة الممتدة من شواطىء بحيرة السد العالى والنيل حتى الحدود المصرية الليبية ، ويحدها جنوباً الحدود مع السودان ، وخاصة أن الدراسات الأولية تؤكد كفاية وصلاحية المياه الجوفية.

خامساً : كلمة ختامية

أصبحت الزراعة سوقا حرة وقطاعا اقتصاديا ذا توجه للتصدير , كما أصبح تحديد الأسعار والتركيب المحصولي الإجباري وغيره من السياسات المقيدة, من سمات الماضي .

ومع ذلك مازالت الزراعة تفتقد إلى أدوات عديدة مثل المعلومات والمساعدات الفنية والأسعار الاختيارية المضمونة والتعاونيات والائتمان والإجراءات التنظيمية التي تساعد هذا

القطاع على أن يصبح قاطرة للنمو الاقتصادي إلى جانب النمو غير المباشر للتشغيل في القطاعات المتصلة به.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والإسراع بإدخال الميكنة الزراعية السريعة, والتوسع في صادرات المحاصيل مرتفعة القيمة, واستخدام مياه أقل في الرى ووضع تركيب محصولي بديل وأكثر جدوى وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر , وهى إجراءات ستؤدي إلى تحسين كل من الدخول الحقيقية ومستوى المعيشة لسكان الريف بنحو 25%.

ورغم نمو الناتج الزراعي والقيمة المضافة وتحقيقه نموا بمعدل يتراوح بين 2.6% – 3.5% فيما بين عام 1982 وعام 2004 بسبب زيادة مساحة الأراضي المزروعة والمساحة المحصولية وينتظر أن ينمو الانتاج الزراعي بمعدل 4.1% عام 2015 من خلال الإدارة المثلى وتخصيص الموارد ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استصلاح وزراعة 3.4 مليون فدان إضافية.

وعلى الرغم مما حققته المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الرئيسية من ارتفاع في غلة المحصول والإنتاج والاكتفاء الذاتي في الفترة بين 1982 – 2004 فإنه يلزم إجراء تحسين أكثر في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالنسبة للسلع الاستراتيجية مثل القمح والخضراوات والزيوت واللحوم ويمكن تحقيق هذه التحسينات من خلال التوسع الرأسي في الانتاج النباتي (إنتاج محاصيل جديدة مرتفعة الغلة وأنواع أفضل جودة) وزيادة الانتاج الحيواني (وبخاصة في الحيوانات المجترة الصغيرة والدواجن والأسماك) بهدف زيادة متوسط نصيب الفرد من استهلاك البروتين الحيواني من 18 – 24 جرام يوميا.

وفى نفس الوقت فإن برامج اصلاح الزراعة أدت الى أثار سلبية على أوضاع وحياة صغار المزارعين والعمال فى الريف وأدى ذلك وطبقاً لتقارير التنمية البشرية الى تزايد الفقر وتدهور الخدمات وأوجه الرعاية بعد انسحاب الدولة من تقديم الخدمات للمواطنين وتركها لسياسات السوق .

وبطبيعة الحال يرتبط التقييم النهائي للسياسات الإصلاحية بمدى ما تحدثه من آثار ايجابية بالإضافة إلى ما تخلفه من آثار سلبية , وبمعنى آخر يرتبط هذا التقييم بالاثر الصافي لهذه السياسات سواء على دخول المزارعين خاصة صغارهم , وعلى معدلات النمو التي يحققها الإنتاج الزراعي , وبالقدرة على تصريف النواتج الزراعية بأسعار ملائمة إلى غير ذلك من الاعتبارات .

وفي هذا المجال تشير الدراسات إلى أن الأثر الصافي للسياسات الإصلاحية يتوقف بالدرجة الأولى على قدرة المنتجين على الاستجابة لمتغيرات الأسواق السلعية والسعرية , إذ أنه في ظل زيادة معدلات الاستجابة تتضاءل الأثار السلبية وتتعاظم الآثار الايجابية وبالقدر الذي يزيد من فرص نجاح السياسات الإصلاحية المطبقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى دور مستويات التقنية المستخدمة في الأداء الزراعى وأثره على معدلات الاستجابة حيث تزداد القدرة على الاستجابة للمتغيرات السوقية بزيادة معدلات تبني أنماط تكنولوجية أكثر تقدما.

ومن هنا فإن المعرفة الدقيقة بعناصر السياسات الإصلاحية المطبقة ومتطلبات المواءمة معها وذلك من قبل المنتجين الزراعيين خاصة صغارهم يعد شرطا ضروريا لقبولهم هذه السياسات وبناء اتجاهاتهم نحو استخدام الأساليب والأنماط الزراعية الملائمة, ومن ثم فإن معدلات هذه المعرفة تعد المدخل الضروري لزيادة قدراتهم على الاستجابة للمتغيرات السوقية , فبزيادتها تتعاظم قدرتهم على تخطيط عمليات الإنتاج ومستوياته التكنولوجية بما يزيد من قدرتهم على استثمار الفرص التسويقية المتاحة ومن ثم تزداد ايجابيات السياسة المطبقة مقارنة بسلبياتها الأمر الذي ينعكس بصورة إجمالية في تعاظم فرص نجاح السياسات الإصلاحية المطبقة.

وفى هذا السياق فإننا نشير الى ضرورة تعديل السياسات الزراعية فى مصر لتحقيق نهضة زراعة واستقلال واكتفاء ذاتى من الغذاء وحماية لثروتنا الزراعية ومواردنا من الاهدار وكفالة لحقوق الفلاحين فى الحياه الكريمة اللائقة والزراعة الآمنة .

المراجع:

1- النجار, أحلام, (دكتورة), تنمية الصادرات الزراعية المصرية في ظل برامج التحرر الاقتصادي, المؤتمر الثامن للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي "دور الإرشاد الزراعي في تنمية الصادرات الزراعية, " الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي, القاهرة, يونيو 2006.

2- تقرير التنمية البشرية في مصر, معهد التخطيط القومي , القاهرة, 2005.

3- أحمد, عفت عبدالحميد, (دكتورة), بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة, معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, مركز البحوث الزراعية, نشرة بحثية رقم 268 , مصر, 2001.

4- الخولي, الخولي سالم إبراهيم,(دكتور), بعض الآثار الاجتماعية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة, مؤتمر دور التقنيات والبحوث الاجتماعية في التنمية الريفية, المجلد الأول, جامعة طنطا, كلية الزراعة بكفر الشيخ, مصر, 2001.

5- دورة تدريبية دولية في: الناهج الجديدة في التنمية الريفية, كلية الزراعة, جامعة القاهرة, مصر, من 13 – 25 مايو 2000.

6- قاسم, منى,(دكتورة), الإصلاح الاقتصادي في مصر,الدار المصرية اللبنانية, مصر, 1998.

7- دكروري, محمد إبراهيم, أبوالدهب, محمد جلال الدين, درويش, العشري حسين,(دكاترة), دراسات في التنمية والتخطيط, جهة النشر غير معلومة, مصر, 1971.

8- حوار وزيرالاستثمار, جريدة روزاليوسف, العدد 343 الصفحة 8 ,9 , 18 سبتمبر 2006, مصر.

9- الفقي,مصطفى,(دكتور)الإصلاح المفترى عليه, مقال في جريدة الأهرام, 15 فبراير 2005.

10- تم الإستعانة ببعض المواقع المتخصصة بذات الموضوع على شبكة المعلومات الدولية مثل: موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو), موقع منظمة التجارة العالمية, موقع وزارة الزراعة المصرية,موقع الهيئة العامة للاستعلامات, وغيرها.

سلسة " الارض والفلاح "00000 تعمل على
زيادة الوعى بأوضاع حقوق الفلاحين فى الريف المصرى ،والمساهمه فى تحسين تلك الاوضاع ،وتحاول ان ترصد أهم الانتهاكات التى تتعرض لها حقوق الانسان فى الريف المصرى ، وأن تبين الاسباب المختلفة التى تقف وراء تلك الانتهاكات ، كما تحاول السلسة الكشف عن رؤى واحتياجات الفلاحين فى الريف والمساهمة فى رفع وعيهم 0

صدر من هذه السلسلة :

1. **من يفض الاشتباك فى جنوب مصر 0 "حكاية الإبن الطيب توماس"**
2. **منازعات الأرض فى ريف مصر 0**
3. **أحوال الفلاحين فى ريف مصر عام 1998 م**
4. **اوقفوا حبس الفقراء000نحو إسقاط الديون الغير مستحقة على الفلاحين 0**
5. **أحداث العنف ،وأوضاع الفلاحين فى الريف المصرى0فى النصف الأول من عام 1999م0**
6. **قصــة نجــع العــرب "كارثة الموت فجأة "**
7. **منازعات الفلاحين ضحايا ،وانتهاكات النصف الثانى من عام 1999 م0**
8. **أزمة المياه فى مصر 0**
9. **حقوق الفلاحين فى مصر "قضايا غائبة " فى النصف الأول من عام 2000 0**
10. **أنهيار دخول الفلاحين والتعدى على حقوقهم 0**
11. **أثار قانون تحرير الأراضى الزراعية على الأوضاع التعليمية فى ريف مصر 0**
12. **حقوق الفلاحين بين دعاوى الاصلاح وأوهام السوق**
13. **الفلاحة المصرية أوضاع متدنية ومصير مجهول**
14. **الأوضاع الصحية فى الريف المصرى أوضاع تحتاج لعلاج**
15. **قانون الارض واثره على اوضاع السكن فى ريف مصر**
16. **أثر القانون 96 على االوضاع الفلاحين فى الريف المصرى.**
17. **اوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة فى ظل العولمة**
18. **اوضاع المزارعات فى مصر بعد تطبيق قانون الارض "دراسة حالة قرية العمارية الشرقية"**
19. **أثر القانون 96 لـ92 على اوضاع الفلاحين فى ريف مصر الجزء الثانى**
20. **بنك التنمية بين الفساد وسياسات افقار الفلاحين**
21. **أحوال المزارعات فى ريف مــصردراسة حالة لعزبة رمزى السبيل- محافظة الشرقية**
22. **فى أرضنا يموت البرتقال أوضاع الفلاحين فى الريف المصرى**
23. **أحوال المزارعات فى ريف مصر " دراسة ميدانية لمركز الارض"**
24. **ادارة الارض الزراعية بمن ولمن ؟000الارض ان ماغنتكش تسترك**
25. **مشكلات الفلاحين فى ريف مصر عام 2003**
26. **فقد الارض الزراعية والعنف فى الريف المصرى –دراسة حالة لقريتين**
27. **اهدار الأراضى الزراعية فى مصر وانتهاك حقوق الفلاحين الزراعة مصدر الحياة (دراسة حالة لخمس قرى مصرية)**
28. **السيد رئيس الجمهورية من يقاوم الجراد الاحمر قبل أن يلتهم أرغفة الفقراء وزرع الفلاحين ومواردنا الطبيعية**
29. **المرأة والارض والعنف فى الريف المصرى " صفط العرفا قرية تبحث عن النور"**
30. **المياه مصر الحياة**
31. **ماذا جري في الريف المصري عام 2004**
32. **مشكلات المياة في الريف المصري"دراسة حالة لقريتين**
33. **شكاوي الفلاح الفصيح لوالي مصر عام 2005**
34. **زراعات التصدير واتفاقيات التجارة وسياسات السوق الحرة تؤدي لخراب بيوت الفلاحين2006**
35. **-أزمة أنفلونزا الطيور فى مصر2006**
36. **–الحمي القلاعية وباء يهاجم العالم بين الحين والاخر .2006**
37. **- الجانب الزراعى فى منظمة التجارة العالمية 2006**

مركز الأرض لحقوق الإنسان

مركز الأرض لحقوق الإنسان مؤسسة لا تهدف إلى الربح
أنشىء فى ديسمبر عام 1996

لماذا مركز الأرض؟

أنشئ مركز الأرض للدفاع عن قضايا الفلاحين والريف المصري من منظور حقوق الإنسان، بعد أن تبين لمؤسسي المركز خلو ساحة العمل الأهلي في مصر من المنظمات التي تعمل في هذا المجال. ومن بين القضايا والاحتياجات الحقيقية التي دفعت في اتجاه إنشاء المركز:

-معالجة عدم التوازن في الاهتمام بحقوق الفلاحين والمسألة الزراعية في مصر وتصحيح المسار في ظل الأوضاع الجديدة المتعلقة بتحرير سوق الأرض والأسعار مع دراسة أثر ونتائج هذه السياسات عل حياة الفلاحين والاقتصاد الزراعي .

-عدم وجود بنية تشريعية تنظم أوضاع العاملين في قطاع الزراعة، وبالتالي تعرضهم لانتهاكات عديدة شبه يومية، سواء على صعيد حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو على صعيد الحقوق المدنية والسياسية.

- اتساع الفجوة بين الريف والحضر في مصر، خاصة على صعيد الخدمات، مما يجعل قطاع عريض من سكان الريف عرضة لانتهاكات مضاعفة بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- تفاقم مشكلة عمالة الأطفال في الريف في القطاع الزراعي أو غيره من القطاعات، وزيادة معدلات الأمية والتسرب من المدارس بينهم.

- الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الريفية، على صعيد الأسرة والعمل، أو بسبب الأوضاع الاجتماعية العامة.

مجالات عمل المركز:

-الدفاع عن الفلاحين والعمال الزراعيين بسبب أوضاع العمالة الزراعية الدائمة والمؤقتة الناجمة عن غياب التنظيم القانوني، وخاصة فيما يتعلق بعقود العمل والإجازات واللوائح التي تنظم حقوقهم وواجباتهم.

- دعم وتشجيع دور التنظيمات النقابية والتعاونيات والجمعيات والروابط الفلاحية.

- مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال من حيث أسبابها ومظاهرها وآثارها من منظور حقوق الطفل.

- العمل على تمكين المرأة الريفية، وخاصة العاملات في قطاع الزراعة، لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها بسبب وضعها النوعي والاجتماعي.

- الدفاع عن البيئة الزراعية وبيئة المجتمع الريفي ضد مخاطر التلوث، وتوعية الفلاحين بقضايا التلوث البيئي.

أهداف المركز

-المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في ريف مصر .

-رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث داخل القرية المصرية وخاصة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

-تنمية وعى المواطنين بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع العمل المشترك والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني ودعم استقلالها وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

المساهمة في صياغة برنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر بحيث يكفل للفلاحين حقوقهم ويؤمنهم في زراعة أراضيهم..

الكشف عن رؤى واحتياجات الفئات المهمشة والفقيرة في مصر وأشراكهم في صناعة القرار وصياغة البرامج التي تطبق عليهم

آليات عمل المركز:

-تقديم المساعدة القانونية للفلاحين في القضايا ذات الصلة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو المدنية والسياسية.

-إصدار التقارير والدراسات والبيانات لكشف الانتهاكات التي يتعرض لها الفلاحون والريف المصري.

- تنظيم دورات تدريبية وإصدار المطويات من أجل تنمية وعى المواطنين في القرية المصرية بالحقوق المتعلقة بقضاياهم.

- تكوين شبكة من المتطوعين والمهتمين والنشطاء لدفع العمل الأهلي والتطوعي في مجال حقوق الإنسان.

-تنظيم الندوات وعقد ورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع الريف المصري السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

- السعى لإقامة علاقات وطيدة مع المؤسسات المحلية والدولية المهتمة بالعمل في مجال التنمية وحقوق الإنسان للمساهمة في تحقيق أهدافنا

مجلس الأمناء

أ0د. ألبير بشارة
أستاذ الاقتصاد الزراعي
أ0د. فتحى عبد الفتاح
رئيس مركز الدراسات و المعلومات بجريدة الجمهورية
أ0د.محمود السقا
أستاذ تاريخ القانون بجامعة القاهرة

مجلس العاملين

كرم صابر ابراهيم	مدير تنفيذي
سعيد حسني	منسق وحدة البحوث
نصحي زخاري	منسق الوحدة القانونية
منار سلام	منسقة الوحدة الادارية
محمد عادل	منسق وحدة العلاقات الدولي
سماح احمد	منسقة وحدة التوثيق و المعلومات
محمود هندي	محامي
محمود سلام	محامي
احمد محمد	محامي
ناهد طايع	محامية
شحاته جمعة	محامي
مها حسن	باحثة
حمدي معبد	باحث
ابو حلاوه التهامي	باحث
ميرفت صديق	باحثة
الشيماء رزق	مترجمة
أحمد عبد الفتاح	موثق
ميرفت حسن	موثقة
محمد عيسى	مساعد مكتبى

المركز يقدم الدعم القانونى مجاناً ويتلقى كافه الشكاوى المتعلقة
بحقوق الفلاحين والعمال والصيادين والمرأة والأطفال فى الريف المصرى